من كنوز التراث

إرشاد الهادي

للعلامه سعد الدين التفتازاني - المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الكريم الزبيدي

الناشر: دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع
تليفون ٦٧١١١٧٢ ص.ب ١٢٣٤٣ جدة

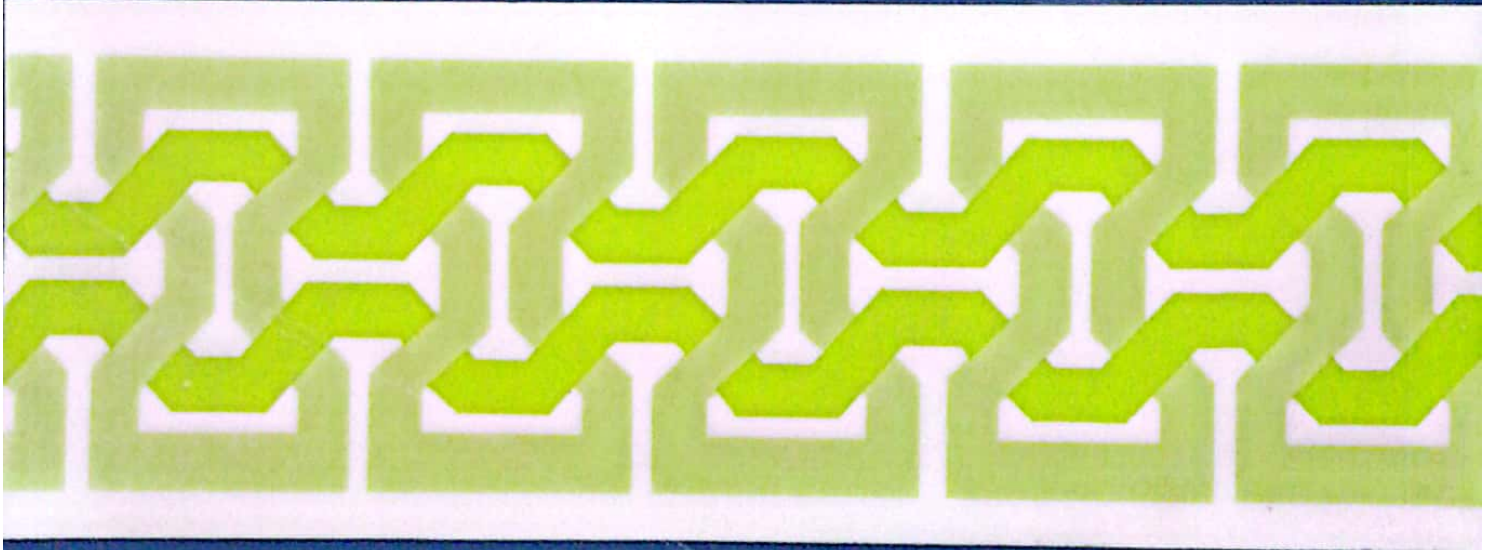

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كافة حقوق الطبع والنشر والتوزيع
محفوظة لدار البيان العربي
ص. ب ١٢٣٤٣ ت ٦٧١١١٧٢
جدة

الطبعة الأولى
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمـــة

الحمدُ لله الذى جعلنى أُعْرِبُ عن آياته بُحُسْنِ فطرتِه وإبداعِه . والحمد لله الذى علمنى بيانه وإعراب قرآنه . والحمد له أنْ ثبَّتنى على نَحْوِ رسولِهِ ﷺ وهدانى إلى قصد سبيله . وأحمده أنْ مَنَّ علىَّ بخدمة نَحْوِ العربيَّة التى أنزل بها كتابه الكريم . أحمده على ذلك حمدًا يليق به ، وأصلّى وأسلم على أشرف خلقه ، الناطق بوحيه ، محمدٍ ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ؛

فقد وجدتُ سعدَ الدين التفتازانى عالـمًا مشاركًا فى علوم كثيرة ، كالمنطق والأصول والفقه والمعانى والبيان . ولم أجد أحدًا ذكر شيئًا عن مشاركته فى علم النحو ، فقويت فى نفسى رغبة للبحث عن جهوده فى هذا الشأن ، وشرعت أتقصّى أخباره ، وأدرس ما تيسّر لي من مصنفاته ، وعثرت أثناء التنقيب عنها على كتابه الموسوم بـ (إرشاد الهادى) فى النحو . فشجعنى ذلك على إبراز جهده النحوى من خلال كتابه الآنف الذكر . وقد سلكتُ لذلك منهجًا يتلخص فيما يلى :

تقسيم البحث إلى ثلاثة أبواب ، تناولتُ فى الأول حياته ومصنفاته ، وبسطت القول فى ذلك بما يغنى القارئ عن البحث فى هذا الشأن . وخصَّصْتُ الباب الثانى لجهوده النحوية ، فتعرضتُ لمنهجيته فى تأليف كتابه (إرشاد الهادى) ، وبينتُ مذهبه النحوى . ثم عقدتُ فصلاً للنقد والموازنة بين كتابه المذكور ، وبين (الكافية) لابن الحاجب ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و (الآجروميّة) للصنهاجى ، من حيث المنهجية فى التأليف ، والمادة المعروضة فى كلٍّ منها . وجعلت الباب الثالث فى تحقيق كتابه (إرشاد الهادى) تحقيقًا توخيت فيه ألاّ أُثقل النصّ المحقَّق بالشروح والتعليقات المطوّلة مكتفيًا بالإشارة إلى اختلاف النسخ ، وبيان غوامض عباراته ، بإيجاز ، مع الإحالة إلى المصادر المتخصّصة بتفصيل ذلك لأنى قد شرعتُ بتأليف شرحٍ مفصّلٍ لهذا الكتاب ، استوفيتُ فيه ما أوجزته هنا . وأسأل الله تعالى أن يعيننى على إكماله وإخراجه فى وقت قريب .

وقد اعتمدتُ فى الإحالة على كتاب سيبويه ، على النسخة التى حققها الأستاذ عبد السلام محمد هارون .

ولم أقم بعمل فهارس فنية ، لعدم الحاجة إلى ذلك ؛ لأنّ الكتاب متن فى علم النحو ، لم يستشهد فيه مصنفه بشواهد العربية ، ولم يذكر فيه مذاهب النحاة وآراءهم . وقد أرجأتُ عمل ذلك إلى الشرح الذى أقوم بتأليفه على الكتاب المذكور .

هذا وأكرهُ أنْ أدّعى أننى جئت بجديد فى هذا الكتاب . وحسبى أنْ أقول : إننى أبرزتُ جانبًا من شخصيّة التفتازانى العلمية ، لم يطرقه أحد قبلى ، وأثبت مشاركته فى علم النحو إلى جانب العلوم الأخرى التى اشتهر بها . وأكون بذلك قد قدَّمتُ خدمة لهذه الشخصيَّة التى خدمت الإسلام واللغة العربية ، وأفنتْ ذاتها فى هذا السبيل « فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فى الأَرْضِ » .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الدكتور عبد الكريم جواد الزبيدى

أبها ٢٢ محرّم الحرام سنة ١٤٠٣ هـ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وصف نسخ الكتاب

اعتمدت فى تحقيق كتاب إرشاد الهادى للتفتازانى على النسخ التالية :

أولاً : (نسخة و)

نسخة مخطوطة محفوظة فى مكتبة الأوقاف ببغداد تحت رقم (١٢٧٣ مجاميع)، مقاسها ٩×١٢، وتقع فى (٢٠) ورقة تبدأ من الورقة (١/ب) وتنتهى بالورقة (٢٠/أ)، ضمن مجموع يقع فى (١٢٧)، ويحتوى على :

١ـ كتاب إرشاد الهادى، لسعد الدين التفتازانى.

٢ـ كتاب الرشاد فى شرح الإرشاد، لمحمد بن شريف الحسينى[١].

والمجموعة مجلدة بجلد أخضر ذي كعب، وقد كتب على وجه الورقة الأولى آيات قرآنية منها : « لهم دار السلام عند ربهم، وهو وليهم بما كانوا يعملون »[٢] وفيها تملكات أكلت الرطوبة بعض كلماتها، وغطت قصاصات الورق الملصوقة لإصلاحها بعضها الآخر، فمن الكلمات التى بقيت : « مال الفقير صاحبه. . . » وعليها أيضاً ختم مربع صغير، كتب فيه : (على أكبر).

والورق الذى كتبت به هذه النسخة أصفر قديم، اعترته الرطوبة وعبثت ببعضه حشرة العُثَّة، وفيه تصليحات بقصاصات الورق الصغيرة، وعلى الجوانب هوامش وتصحيحات، كُتِب فى آخرها كلمة (صح)، وبعض الهوامش غطتها قصاصات الشريط الملصوقة للإصلاح.

والنسخة مكتوبة بخط النسخ، وهو واضح وجميل، وقد كتبت العناوين بالحبر الأحمر. ولا تحمل النسخة تأريخاً لنسخها، ولكننى قمت بدراسة ومقارنة بين الخط

(١) انظر فى ترجمته : هدية العارفين : ١٨٩/٢، ومعجم المؤلفين : ٥٥/١١، والأعلام : ١٨٠/٧.

(٢) الأنعام : ١٢٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والورق الذى كتبت به هذه النسخة، وبين الخط والورق الذى كتب به الشرح، وهو الكتاب الثانى من المجموع، فوجدت أن الورق من نوعية واحدة، ويمتد إلى أوراق الشرح عبث العُثّة والرطوبة، وعليها التصليحات نفسها من قصاصات الشريط الملصقة على الهوامش، وأنّ الخط واحد وهو النسخ، وهو قريب جداً من الخط الذى كتب به الكتاب الأول، فخلصت إلى نتيجة وهى أن تأريخ نسخ المجموع واحد، وهو التأريخ الذى كتب فى نهاية الورقة (١٢٦/ب)، وأول الورقة (١٢٧/أ) من الشرح فقد كُتِب ما يلى :

« وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده فى شرح مختصر الإرشاد، وقد تيسَّر الفراغ من تسويده فى العاشر من جمادى الأولى، لسنة ثلاث وعشرين وثمانمائة هجرية نبوية، بشيراز المحفوظة، فى القبة المقدسة الشريفة الشريفيّة الوالدية، سلام الله على من حَلّ بها، وأنا العبد الخالص لله الغنى، محمد بن شريف الحسينى، أصلح الله أحواله ».

فناسخ الكتاب وشارحه واحد. والخط الذى كُتبتْ به نسخة الإرشاد هو الخط الذى كُتب به الشرح، وهو خط مؤلفه محمد بن الشريف الحسينى سنة ٨٢٣ هـ.

وقد جعلت هذه النسخة أصلاً، لقرب عهدها بالمؤلف، ولما تمتاز به من وضوح فى الخط، وضبط بالشكل.

ثانياً : نسخة ق :

مخطوطة محفوظة بمكتبة الأوقاف ببغداد، تحت رقم (٦٠٩٥) مقاسها ٢١ × ١٤، وتقع فى (١٥) ورقة. كتب على الصفحة الأولى : « هذه النسخ من كتب عمى، وهى مع كتبنا، وأنا الفقير للّه جلّ شأنه إبراهيم بن الحاج عبد اللطيف الرجبى، غرّة شوال سنة ١١٨٧ هـ. وكتب بعد ذلك مباشرة : « الفقير السيد محمود الآلوسى المدرس على عتبة الآلوس سنة ١٢٤٨ هجرية. وكتب على السطر نفسه بخط مغاير هذه الزيادة : (المفتى ببغداد).

وعلى الصفحة نفسها عبارة : (ثم وصل إلى ولده الفقير إليه (جل) شأنه السيد محمد حامد، نجل المبرور السيد محمود أفندى، المفتى ببغداد، الشهير بابن الآلوسى، غفر الله تعالى له).

والنسخة مكتوبة بخط النسخ الجيد، ولا توجد شروح أو تصحيحات على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحواشى، ولم يذكر اسم ناسخها ولا تأريخ النسخ، والراجح انها كتبت قبل سنة ١١٨٧ هـ.

ثالثاً : نسـخة د :

مخطوطة محفوظة بمكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب فى بغداد، تحت رقم (٦٣٢) مجاميع، مقاسها : ١٨ × ١٠، وتقع فى (٢٢) صفحة، ضمن مجموع يحتوى على :

١ ـ حاشية محمد بن عمر الحلبى[1]، على شرح التفتازانى لتصريف العزى.

٢ ـ إرشاد الهادى لسعد الدين التفتازانى.

والنسخة مكتوبة بالخط الثلث، وليس فيها ضبط بالشكل، وفى آخرها كتب : «تمّ بعون الله وحسن توفيقه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً، كتبه العبد الأقل سيد محمد بن أبى الفضل الحسينى المشهدى، غفر ذنوبهما، وستر عيوبهما وعيوب جميع المؤمنين والمؤمنات، بحق الحق والنبىّ المطلق، فى تأريخ سنة ١٠٧٨ هجرية».

رابعاً : نسـخة ح :

مخطوطة محفوظة بمكتبة الإمام الحكيم العامة فى النجف بالعراق، تحت رقم (٣٤) مجاميع، مقاسها : ٢١ × ١٧، ضمن مجموع يحتوى على :

١ ـ نشر العلم فى شرح لامية العجم. تأليف جمال الدين محمد بن عمر بن المبارك الحضرمى المتوفى سنة ٩٣٠ هـ.

٢ ـ إرشاد الهادى للتفتازانى.

وفى هامش الكتاب الأول تعاليق لغوية. وبين الكتابين مختارات من الشعر العربى والفارسى. والنسخة مكتوبة بالخط الفارسى، وكتبت العناوين بالحمرة. ولم يذكر اسم ناسخها، ولا تأريخ النسخ.

---

(١) انظر كشف الظنون : ص ١١٣٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منهجي في تحقيق الكتاب

سلكت المنهج التالي في تحقيق كتاب إرشاد الهادي:

(١) انتخبتُ إحدى النسخ المقدّمة للكتاب، وجعلتها أصلاً، لما تمتاز به من وضوح، وضبط، وقرب عهد بالمؤلف. وقابلت عليها باقي النسخ الأخرى.

(٢) حرّرت النصّ وفق القواعد الإملائية المعروفة، وضبطت ما يحتاج منه إلى ضبط.

(٣) وضعتُ ما أضفته إلى نصّ الأصل من النسخ الأخرى بين قوسين (.....).

وأشرتُ إلى ذلك في الهامش.

(٤) وضعتُ ما ثبتَ في الأصل، وسقط في النسخ الأخرى بين قوسين أيضاً.

وأشرتُ إلى ذلك في الهامش.

(٥) وضعتُ ما أضفته إلى النصّ، واقتضاه السياق بين معقوفين [.....].

وأشرتُ إلى ذلك في الهامش.

(٦) جعلتُ لبعض مباحث الكتاب عناوين، ووضعتها بين معقوفين [.....].

ولم أشر إلى ذلك.

(٧) أشرتُ بخط مائل إلى انتهاء الصفحة في نسخة الأصل، وابتداء صفحة أخرى ووضعتُ رقم الصفحة المبتدأة بعد الخط المائل، وجعلت الحرف (أ) رمزاً لوجه الورقة، والحرف (ب) رمزاً لظهرها.

* * **

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كتاب ارشاد الهادى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

/اب بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِى جَعَلَ[1] بِكَلِمَتِهِ[2] عِلْمَ الإِعْرَابِ[3] مَرْفُوعَ البِنَاءِ، مَنْصُوبَ اللِّوَاءِ، مَجْرُورَ ذَيْلِ الشَّرَفِ بِجَزْمِ القَضَاءِ فَوْقَ السَّمَاءِ، والصَّلاَةُ عَلَى نَبِيِّهِ (مُحَمَّدٍ)[4]، المَبْعُوثِ بِمَحَاسِنِ الأَفْعَالِ، المَنْعُوتِ بِأَحَاسِنِ الأَسْمَاءِ، وَعَلَى آلِهِ وأَصْحَابِهِ، المَضْمُومِ حروف[5] سيوفِهِم فَتْحُ الأَرْجَاءِ[6]، وكَسْرُ الأَعْدَاءِ.

وَبَعْدُ، فهذا مُخْتَصَرٌ فى عِلْمِ النَّحْوِ، سَمَّيْتُهُ بـ(الإِرْشَادِ)، وسَأَلْتُ اللّهَ (تَعَالَى)[7] أَنْ يَنْفَعَ بِهِ الوَلَدَ الأَعَزَّ، وكُلَّ مَنْ يُحَاوِلُ الرَّشَادَ، وَمَا تَوْفِيْقِى إِلاّ بِاللّهِ، عَلَيْهِ التَّوَكُّلُ، وَبِهِ الاعْتِضَاد[8]، وإِلَيْهِ التَّفْوِيضُ، إِنَّهُ بَصِيْرٌ بالعِبَادِ.

---

(١) الذى جعل، أى الذى صيّر. وهو أحد الوجوه الخمسة فى استعمالاته، وتلك الوجوه الباقية هى : الثانى : معنى خلق وأوجد، كقوله تعالى : «وجعل الظلمات والنور» : (الأنعام : ١). الثالث : جَعْلُ شىء من شىء وتكوينه منه، كقوله تعالى : «وجعلَ لكم من أنفسكم أزواجاً» (النحل : ٧٢). الرابع : معنى تصيير الشىء على حالة دون حالة، كقوله تعالى : «وجعل القمر فيهن نوراً» (نوح : ١٦). الخامس : الحكم على الشىء بالشىء، كقوله تعالى : «وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً». (الأنعام : ١٣٦).

(٢) أراد بها كلامه تعالى بتمامه. وفى اختيار الكلمة على الكلام إشعار بأن المراد بكلامه تعالى هو الألفاظ الدالة على المعنى القائم بذاته، وبأنها بمنزلة كلمة واحدة بالنسبة إليه، أى هى أمر وحدانى ثابت من الأزل إلى الأبد، كالعلم والقدرة، وسائر صفاته الذاتية.

(٣) يريد به النحو، وإن كان باحثاً عن الإعراب والبناء جميعاً. قال ابن الحاجب فى الشافية : «أن الحق بمقدمتى فى الإعراب».

(٤) زيادة من : ح، د.

(٥) فى د : بحروف.

(٦) جمع (رجا) مقصور : الناحية من البئر وغيرها. انظر المصباح المنير : (رجوته ٢٢١). واراد هنا بالأرجاء : البلاد.

(٧) ساقطة فى : ح

(٨) الاعتضاد : التقوّى والاستعانة (انظر اللسان عضد ٢٩٣/٣).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مُقَدِّمَة : / ٢أ

النَّحْوُ مَعْرِفَةُ أَحْوَالِ أَوَاخِرِ الكَلِمِ[١] مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ (والبِنَاءِ)[٢].

الكَلِمَةُ :

لَفْظٌ مَوْضُوعٌ مُفْرَدٌ[٣]. وأَنْوَاعُهَا[٤] : اسْمٌ وفِعْلٌ وحرف.

الاسْمُ[٥]:

مَا جَازَ أَنْ يُحَدَّث عَنْهُ[٦]، أَوْ يُضَافَ إِلَيْهِ[٧]، أَوْ يَدْخُلَهُ التَّنْوِينُ[٨]، أَوْ حَرْفُ الجرِّ[٩]، أَوْلاَمُ التَّعْرِيفِ[١٠]، مِثْلُ : غُلاَمُ زَيْدٍ فى الدَّارِ.

(١) فى د : الكلمة.

(٢) (والبناء) : ساقطة فى : د. وقد اشتهر أن يقال : الإعراب، والمراد هو البناء على سبيل التغليب. فقوله من جهة الإعراب، أى الإعراب والبناء، لذلك خلت بعض النسخ من كلمة (البناء).

والمراد بالأحوال : الأمور العارضة لأواخر الكلم من الرفع والنصب والجر والجزم، والضم والفتح والكسر والسكون. هذا تعريف النحو، ويعلم منه غايته، وهى الاحتراز عن الخطأ فى التركيب، أما موضوعه فهو الكلمة والكلام.

(٣) هذا هو الحدّ المرضى عند الشيخ الرضىّ، وهو أقصر وأدق من تعريف الكافية والأجرومية. (انظر شرح الكافية : ٤/١).

(٤) أى الكلمة جنس تحتها حقائق مختلفة هى أنواعها. انظر : شرح الكافية ٦/١.

(٥) أهمل المصنف حدّ الاسم، وصار إلى العلامة، فجعل الاسم يُعْرَفُ بعلاماته، فما ذكره بعد قوله : (الاسم) علامات الاسم، وليس حدَّهُ. وقد حَدّه المتأخرون بأنه (مادلّ على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة). انظر شذور الذهب : ١٤.

(٦) هذا من قول سيبويه : «فالأسماء المُحَدَّثُ عنها» ويقصد به : (الإسناد إليه). انظر : الكتاب : ٣٤/١ ط. هارون.

(٧) فى : د، ق : (أويضاف أويضاف إليه). وما أثبته أفضل ؛ لأنه يريد الجر بالإضافة، ولا يكون مجروراً بالإضافة إلاّ الاسم.

(٨) قال سيبويه : «فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون» (الكتاب : ٢٠/١-٢٢). والأفعال أثقل من الأسماء، فكان ترك التنوين علامة للأفعال، ووجوده علامة للأسماء. وانظر تفصيل ذلك فى : أوضح المسالك : ١٣/١.

(٩) انظر المقتضب للمبرد : ٣/١

(١٠) (أل) بجملتها حرف التعريف عند الخليل. وعند سيبويه أن اللام وحدها حرف التعريف واختاره المصنف، لذا قال : (أوحرف التعريف).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفِعْلُ[1] :

مَا جَازَ أَنْ يَدْخُلَهُ قَدْ، أَوْ السِّيْنُ، أَوْ سَوْفَ[2]، أَوِ الجَازِمُ[3]، أَوْ يَلْحَقَهُ الضَّمِيْرُ المَرْفُوعُ البَارِزُ[4]، (أَوْتَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ)[5]، مِثْلُ : قَدْ قَامَ، وسَيَقُومُ، وسَوْفَ يَقُومُ، وَلَمْ يَقُمْ، وقُمْتَ، وَ(قَامَتْ)[6].

الحَرْفُ :

مَالَيْسَ فِيْهِ شَيءٌ مِنْ ذلِكَ[7].

الكَلَامُ :

مَا فِيْهِ الإِسْنَادُ، مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ، وزَيْدٌ قَائِمٌ، وقُمْ[8].

القِسْمُ الأَوَّلُ

فى الاسْمِ / ٢ ب

وَهُوَ مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ.

فَالمُعْرَبُ[9] : مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ العَوَامِلِ لَفْظاً، مِثْلُ[10] : جَاءَنِى زَيْدٌ،

---

(١) عرّف المصنف الفعل بعلاماته، كما فعلَ ذلك فى الاسم من قبل، وعرّفه غيره بأنه : «ما دلَّ على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» انظر شذور الذهب : ١٤، وشرح الكافية للرضى : ٧/١.

(٢) فى الأصل : (أوسوف أوالسين)، وما أثبته عن : ق، د، ح. وهذه العلامة من قول سيبويه: «وتقول : سيفعل ذلك، وسوف يفعل ذلك ـ فتُلحِقُها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء المعرفة». انظر الكتاب : ١٤/١.

(٣) من قول سيبويه : «لأنه ليس فى الأسماء جزم». الكتاب : ١٤/١.

(٤) انظر شرح الكافية : ٢٢٤/٢.

(٥) ما بين القوسين زيادة من : ح. وإنما قال : (الساكنة)، للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم، فإنها متحركة. وبهذه العلامة والتى قبلها عُرِفت فعلية (نعم وبئس)، و(ليس وعسى).

(٦) زيادة من : ح.

(٧) أى يُعْرَفُ الحرف بأنه ما ليس فيه شىء من علامات الاسم والفعل. ولم يُعرِّف الحرف فى الاصطلاح، إنما ذكر العلامة التى يُعرَفُ بها. وعرّفوا الحرف بأنه : (مادلّ على معنى فى غيره). انظر شرح الكافية : ٧/١. وشذور : ١٤.

(٨) الإسناد عند النحاة : التركيب الحاصل من كلمتين أُسنِدتْ إحداهما إلى الأخرى، على وجه الإفادة التامّة، أى على وجهٍ يحسن السكوتُ عليه. وقد يتحقق ذلك من كلمتين فما فوق. وقد يكون قليلاً، نحو : قُمْ، ومتوسطاً نحو : قام زيد، وزيد قائم، وكثيراً كقوله تعالى : «حتى يسمع كلام الله» التوبة : ٦.

(٩) فى : ح : والمعرب.

(١٠) فى : ح : نحو.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ورأيْتُ زَيْداً، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ. أوْ تَقْدِيراً، مِثْلُ[1]: هٰذِهِ عَصاً، وأخَذْتُ عَصاً، وضَرَبْتُ[2] بِعَصاً[3].

وَالإعْرَابُ[4]: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ. وَيَكُونُ بِحَرَكَةٍ (كَما مَرَّ)[5]، أوْ بِحَرْفٍ كَمَا فى: أبُوهُ، وأخُوهُ، وحَمُوهَا، وهنُوهُ، وفُوْهُ، وذُو مَالٍ[6].

وَفِى التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ، مِثْلُ: (جَاءَنى)[7] مُسْلِمَانِ، وَمُسْلِمُونَ[8]. وإذَا تَعَذَّرَ لَفْظاً، كَعَصَا[9]، وغُلَامِى[10]، أوْ تَعَسَّرَ، كَقَاضٍ رَفْعَاً وجَرّاً[11]، وكَأبِى الحَسَنِ، ومُسْلِمِىْ الْقَوْمِ، مُطْلَقاً[12]. وَكَمُسْلِمِىَّ، وَمُسْلِمَاْ الْقَـوْمِ، (رَفْعاً)[13]، فَتَقْدِيْرِىٌّ[14].

---

(١) فى: ق: نحو.

(٢) فى: ق: ومررت مكان (وضربت).

(٣) عرف المصنف المعرب بما يتميز به عن المبنىّ. وقد عرّفهُ ابن الحاجب فى كافيته بأنه «المركب الذى لم يشبه مبنىّ الأصل» وزعم أنّ من عرّف المعرب بما ذكره المصنف لزمه الدور. انظر شرح الكافية للرضى: ١٦/١-١٧.

(٤) عرّفه المصنف بذكر أنواعه، وعرّفه غيره بأنه «أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكن» انظر شذور الذهب: ٣٣.

(٥) (كما مَرّ) ساقط فى: ح.

(٦) الذى عليه المصنف أنّ الإعراب يكون بحركة أو بحرف، وهذا هو مذهب الكوفيين، أشار إليه الزجاجىّ. (انظر الإيضاح فى علل النحو: ٧٢). وما يعرب بالحروف عندهم من الأسماء ثلاثة: الأسماء الستة، والمثنى، والجمع الذى على حدّ التثنية، وبدأ بالأسماء الستة. وإعرابها بالواو رفعاً. وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً. انظر تفصيل ذلك فى سيبويه: ٣٥٩/٣-٣٦٠، والمقتضب: ١٥٢/٢، والإنصاف ١٧/١، وشرح الكافية للرضى: ٢٧/١.

(٧) زيادة من: ح.

(٨) فى ح: (جاءنى المُسْلِمَانِ، ومُسْلِمُون، ورَأيْتُ المُسْلِمَيْنِ، أو المُسْلِمِينَ). وإعراب المثنى وجمع المذكر السالم عند المصنف بالحروف كالأسماء الستة: فالمثنى يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء.

(٩) باب عصا، كلّ معرب مقصور، فإنه يتعذر إعرابه لفظاً فى الأحوال الثلاث.

(١٠) باب غلامى كلّ مفرد معرب بالحركات لفظاً، وأضيف إلى ياء المتكلّم، فإنه يعرب بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاث.

(١١) يريد أنّ الأسماء المنقوصة يكون إعرابها تقديرياً فى الرفع والجر، للفعل، دون النصب، للخفّة.

(١٢) يريد أنّ الأسماء الستة والجمع المذكر السالم إذا أُضيفت إلى كلمة أولها ساكن، فإعرابها تقديرى فى الأحوال الثلاث.

(١٣) (رفعاً) ساقطة فى: ح.

(١٤) يريد أنّ الجمع المذكر السالم إذا أُضيف إلى ياء المتكلّم فإعرابه تقديرى. والمثنى إذا أُضيف إلى كلمة أولها ساكن فإعرابه تقديرى فى حالة الرفع.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَالنَّصْبُ يَتْبَعُ الجرَّ فى التَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ السَّالِمِ[1]، نحو: رَأَيْتُ/٣أ مُسْلِمَيْنِ، ومُسْلِمِينَ، بَالْيَاءِ، ومُسْلِمَاتٍ (بالكَسْرِ)[2].

[إعراب غير المنصرف]

وَبِالعَكْسِ[3] فى غَيْرِ المُنْصَرِفِ، وَهُوَ مَا فِيهِ[4] اثْنَانِ (مِنَ)[5]: العَدْلِ، وَالوَصْفِ) والتَّأْنِيثِ، وَالعَلَمِيَّةِ، وَالعُجْمَةِ، والجَمْعِ، والتَّرْكِيبِ، ووَزْنِ الفِعْلِ، وزِيَادَةِ الأَلِفِ والنُّونِ. أَوْ وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَ الاثْنَيْنِ، وذلِكَ (هُوَ)[6] الْجَمْعُ (الأَقْصَى)[7]، كَمَسَاجِدَ، ومَصَابِيحَ[8]، وأَلِفُ[9] التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةِ، كَبُشْرَى، أَوِ الْمَمْدُودَةِ، كَصَحْرَاءَ.

فَالعَدْلُ، مِثْلُ: أُخَرَ[10]، وعُمَرَ[11].

---

(١) يريد جَمْعَى المذكر والمؤنث السالمين.

(٢) (بالكسر) ساقطة فى: ح.

يريد أنّ علامة الجرّ والنصب واحدة فى كلّ من المثنّى وجمع المذكر السالم، وهى الياء. وكذلك تكون علامة الجرّ والنصب واحدة فى جمع المؤنث السالم، وهى الكسرة. وانظر الأصول لابن السراج: ٤٩/١، وشرح الكافية للرضى: ٢٩/١-٣٠.

(٣) يريد لما كان النصب يتبع الجرّ فى التثنية والجمع السالم، فإنّ الأمر معكوس فيما لا ينصرف، فالجرّ فيه محمول على النصب، لكونه مشابهاً للفعل، فمُنِعَ منه الجرّ الذى مُنِعَ من الفعل.

(٤) فى الأصل: (ما يكون فيه)، وما أثبته من: ق، ح.

(٥) (من) ساقطة فى: ق.

(٦) زيادة من: ح.

(٧) زيادة من: ق.

يريد إذا اجتمع فى الاسم علّتان من هذه العِلل التسع التى ذكرها، أو واحدة تقوم مقام العِلّتين فإنه يمنع من الصرف.

(٨) هذا والذى قبله مثال الجمع الأقصى، وسيأتى الحديث عنه.

(٩) فى: ح (والفا).

(١٠) المانع له من الصرف العدلُ والوصف. والعَدْلُ ها هنا عن الألف واللام عند سيبويه (انظر الكتاب: ٢٢٤/٣-٢٢٥). وقد اضطربت عبارات النحاة فى معنى العدل عن الألف واللام. انظر تفصيل ذلك فى ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج: ٤١، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٧٧/١ والمرتجل لابن الخشاب: ٨٢-٨٣.

(١١) المانع له من الصرف العدل والعلمية. والعدل فيه عند الفارسى عن المعرفة لا عن النكرة (انظر الإيضاح العضدى: ٣٠١-٣٠٢). وعند الزجاج أنه معدول عن النكرة. انظر: ما ينصرف وما لاينصرف: ٤٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والوَصْفُ، مِثْلُ: جُمَعَ[1]، وأَسْوَدَ[2].

والتَّأْنِيثُ، مِثْلُ: طَلْحَةَ، وزَيْنَبَ[3].

وَلَابُدَّ مَعَ[4] العَلَمِيَّةِ وَالعُجْمَةِ، مِثْلُ: شَبَر، وإِبْرَاهِيْمَ، مِنْ تَحَرُّكِ الوَسَطِ، أَوْزِيَادَةٍ عَلَى /٣ب الثَّلاثِ. فَنُوْحٌ مُنْصَرِفٌ[5].

والجَمْعُ، مِثْلُ: مَسَاجِدَ، وَمَصَابِيْحَ[6]، مِمَّا هُوَ عَلَى (فَعَالِلَ)، أَوْ (فَعَالِيْلَ)[7].

والتَّرْكِيبُ، مِثْلُ: مَعْدِ يْكَرِبَ، وبَعْلَبَكَّ. وشَرْطُهُ[8] العَلَمِيَّةُ وَكَوْنُ التَّرْكِيبِ غَيْرَ إِضَافِيٍّ، ولا إِسْنَادِيٍّ[9].

ووَزْنُ الفِعْلِ، مِثْلُ: شَمَّرَ، وضُرِّبَ. ومِثْلُ: أَحْمَدَ، ويَحْمِدَ، وتَغْلِبَ،

---

(١) المانع له من الصرف عند المصنف العدل والوصف، وهو رأى ابن الحاجب ذكره فى (الإيضاح شرح المفصل: ٨٣/١ رسالة). ويرى آخرون أنّ المانع له من الصرف العدل والتعريف. انظر سيبويه: ٢٢٤/٣، وما لاينصرف: ٤٠.

(٢) المانع له من الصرف الوصف ووزن الفعل، وهو كلّ وصف على (أفعل) الذى مؤنثه (فعلاء) انظر: سيبويه: ٢٠٠/٣.

(٣) يريد إذا اجتمع التأنيث اللفظى نحو: طلحة، أو المعنوى نحو: زينب وسعاد، مع العلميّة مُنِع الاسم من الصرف. انظر: ماينصرف: ٣٨، وابن يعيش: ٦١/١.

(٤) فى الأصل: (من) مكان (مع). وما أثبته عن: ح.

(٥) يريد المصنف أنّ العُجْمة مانعة من الصرف فى الأعلام خاصّة بشرط أنْ يكون العَلَم الأعجمى زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، أويكون على ثلاثة أحرف مع تحرّك الوسط، نحو: شَبَر، فإن كان وسطه ساكناً فهو منصرف، كنوح، ولوط، وهود.

(٦) يريد به صيغة منتهى جموع التكسير؛ وضابطه أن يكون ثالث حروفه ألفاً، وبعد الألف حرفان أوثلاثة، أوحرف مشدّد، نحو: مساجد، وضوارب، ومصابيح، وقناديل، ودوابّ.

(٧) يريد أنه لا فرق فى ماجاء على أحد هذين الوزنين، بين أن يكون أوله ميماً، نحو: مساجد، ومصابيح، أولم يكن كدراهم، ودنانير، وضوارب، وقناديل.

(٨) فى الأصل: (ويُشترط)، وما أثبته عن: ح.

(٩) التركيب مع العلميّة مانع من الصرف. والتركيب أن تجعل الاسمين جميعاً اسماً واحداً، وتجرى آخر الاسم الثانى بالإعراب، وتُلزم الأول الفتح، إلّا أن يكون ياء فتسكّن، نحو: حضْرَموتَ، وبَعْلَبَكَّ، ومَعْدِ يْكَرِبَ. وإنما اشترط العلمية، لأن الكلمتين تدخلان معاً فى وضع العلم، فلا يمكن حذف إحدهما. وإنما اشترط كون التركيب غير إضافى ولا إسنادى؛ لأنه لوكان بإحدهما لبقى الجزءان على حالهما قبل العلميّة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَيَشْكُرَ، أَسْمَاءً[1].

والأَلِفُ والنُّونُ، كَمَرْوَانَ، وعُثْمَانَ، وعِمْرَانَ، مِنَ الأَعْلَامِ[2]. وكَعَطْشَانَ، ونَدْمَانَ، الَّذِى مُؤَنَّثُهُ نَدْمَى مِنَ الصِّفَاتِ، لا نَدْمَانٍ الَّذِى مُؤَنَّثُهُ نَدْمَانَةٌ[3].

تَنْبِيهٌ :

حُكْمُ غَيْرِ المُنْصَرِفِ أَنْ لَايَدْخُلَهُ الكَسْرُ والتَّنْوِينُ، (لِكَوْنِهِ مُشَابِهًا لِلْفِعْلِ)[4]، إلاّ إذَا أُضِيْفَ، أَوْ عُرِّفَ باللاّمِ، فيَدْخُلَهُ الكَسْرُ، مِثْلُ: صَلَّيْتُ / ٤أ فى مَسَاجِدِكُمْ، أو فى المَسَاجِدِ[5]. أوسَنَحَ ضَرُورَةٌ، أَوْ تَنَاسُبٌ، فَيَدْخُلَهُ الكَسْرُ والتَّنوِينُ[6]، مِثْلُ[7]:

---

(١) يريد أن وزن الفعل مع العلمية مانع من الصرف. والأفعال تنقسم إلى الماضى والمضارع والأمر. والماضى ينقسم إلى ما فى أوله زيادة، وإلى ما ليس ذلك فى أوله، والذى ليس فى أوله زيادة ينقسم إلى مثال يخصّ الفعل، وإلى مثال لا يخصّه دون الاسم. فالذى لا يخصّ الفعل دون الاسم نحو (ضَرَبَ) ومثاله فى الأسماء (حَجَر) ونحوه. و(عَلِمَ) ومثاله فى الاسم (كَتِف)، (ظَرُفَ) ومثاله فى الاسم (عَضُد). فهذا ينصرف إذا سميتَ به فى كلّ حال. وأما ما هو على مثال يخصّ الفعل من الماضى الذى لا زيادة فى أوله، فنحو (ضُرِّبَ) ومابُنى لما لم يُسَمَّ فاعِلُه، نحو (ضُرِّبَ). فهذا لا ينصرف إذا سُمِّيت به.

والمضارع إذا سميت به لم ينصرف فى المعرفة، وكذلك إذا سميتَ بما هو على مثاله، وهو أن يكون فى أوله زيادة ممّا يجب أن يكون فى أول المضارع، نحو: يَحْمِدَ، وتَغْلِبَ، لأنه على وزن (تَفْعِلُ). ونحو: يَشْكُرَ، لأنه على وزن (يَقْتُلُ).

(٢) يريد أنّ زيادةَ الألف والنون مع العلميّة مانع من الصرف، نحو: مَرْوان، وعثمان، وعمران وسَعْدَان، ونحو ذلك. وإذا نكّرتَ ذلك صرفته، تقول: مررتُ بعثمانَ وعثمانٍ آخر.

(٣) يريد أنّ اجتماع الوصفية والألف والنون الزائدتين، علّةٌ مانعة من الصرف. واحترز عن (فعلان) الذى مؤنثهُ (فعلانه)، لأنه مصروف، نحو (ندمانٍ) من المنادَمةِ. وسيفان وسيفانة. (انظر سيبويه: ٢١٦/٣).

(٤) ما بين القوسين ساقط فى : ق، ح.

(٥) قال الزجاج : «واعلم أنّ جميع ما ينصرف، إذا أدخلتَ فيه الألف واللام انصرف، نحو قولك : مررتُ بالأحمرِ والأسودِ... وكذلك إذا أضفتَ ما لا ينصرف انصرف، كقولك: مررتُ بأحمركم وأسودِكم. لا اختلاف بين النحويين فيما وصفنا. وإنما انصرف لأنّ الألف واللام دخلتاه، فزال شبه الفعل، لأنهما لا تدخلان على الفعل. وكذلك الإضافة تزيله عن شبه الفعل، لأنّ الفعل لا يضاف». ما لا ينصرف : ٦.

(٦) يريد أنّ الاسم الذى لا ينصرف يجوز صرفه فى حالين : أحدهما ضرورة الشعر، والثانى تناسُبُ رؤوس الآى.

(٧) جاء فى الأصل كلمة (شعر) بعد قوله : (مثل)، وهى زيادة خَلَتْ منها باقى النسخ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ المِسْكُ مَاكَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ[1]

وزَيْدٌ فى سَلَاسِلٍ وأَغْلَالٍ[2].

اَلْمَرْفُوْعَاتُ

(هِىَ)[3] ، الفَاعِلُ وَالمُبْتَدَأُ، وَالخَبَرُ، وخَبَرُ (إنَّ) وأَخَوَاتِهَا، وخَبَرُ (لا) (الَّتِى)[4] لِنَفْىِ الجِنْسِ، واسْمُ (ما)، و (لا) المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ.

[الفاعل]

فَالفَاعِلُ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الفِعْلُ، أَوْ شِبْهُهُ[5]، مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ، وضُرِبَ عَمْرٌو[6]، وزَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ، ومَضْرُوبٌ أَخُوهُ[7].

[حَذْفُ عامله]

وعَامِلُهُ يُحْذَفُ جَوَازاً، مِثْلُ: زَيْدٌ، فى جَوَابِ: مَنْ قَامَ[8]؟ وَوُجُوباً فى مِثْلِ:

---

(١) البيت من الطويل للإمام الشافعى (رضى الله عنه) يمدح فيه الإمام أبا حنيفة (رضى الله عنه)، فلو فتح نون (نُعْمَان) فى موضع الجر ولم يصرفه، لم يستقم الوزن، ووقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة.

(٢) أشار بذلك إلى جواز صرف ما لاينصرف للتناسب. قال تعالى «إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً» (الإنسان : ٤). قرأ أهل المدينة وأبوبكر عن عاصم والكسائى : (سلاسلاً) بالتنوين. انظر معانى القرآن للفراء : ٢١٤/٣، والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه : ص ٣٥٨.

(٣) (هى) ساقطة فى : ح.

(٤) (التى) ساقطة فى : د، ح.

(٥) المقصود بشبه الفعل، ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه، كاسم الفاعل، ومَثَّلَ له بقوله : (زيدٌ قائمٌ أبوه)، فأبوه فاعل أُسْنِدَ إليه (قائم) وهو مشبَّهٌ بالفعل، واسم المفعول، ومثَّل له بقوله : (ومضروبٌ أخوه)، والصفة المشبَّهة، نحو : زيدٌ حسنٌ وجهُهُ. وظاهر كلام المصنف أنّ النائب عن الفاعل، فاعلٌ اصطلاحاً، فلم يحترز عنه فى حدّه المذكور.

(٦) قوله : (وضُرِبَ عمرو) مثال نائب الفاعل، وقد تقدّم أنه بمنزلة الفاعل عنده، فأدخله فى حدّ الفاعل، ولم يُفرد له باباً خاصّاً.

(٧) هذا والذى قبله مثال شبه الفعل، (فقائم) اسم فاعل، وجعله كفعله فى الإسنادِ إلى الفاعل. و(مضروب) اسم مفعول، وارتفع به (أخوه) حين أُسنِدَ إليه، كما يرتفع بضارب إذا قلت: زيدٌ ضاربٌ أخوه عمراً.

(٨) إذا قيل : مَنْ قامَ ؟ فقلتَ : زيدٌ، عُلِمَ أنك تريد : قام زيدٌ. واستغنيت عن ذكر الفعل لحصول العلم به.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إنْ زَيْدٌ قَامَ[1].
ولاَ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ[2]، ولاَ يَتَعَدَّدُ[3]. فَالفَاعِلُ فى / ٤ب (مِثْلِ)[4]: زَيْدٌ ضَرَبَ، مُضْمَرٌ.

[التنازع فى العمل]

وَكَذَا[5] فِى ضَرَبَنِى وَأَكْرَمَنِى زَيْدٌ. والمُظْهَرُ[6] مَعْمُولُ الفِعْلِ الثَّانِى عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، والأَوَّلُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ. وَيَظْهَرُ[7] الخِلافُ فى مِثْلِ: ضَرَبَنِى وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِى زَيْدٌ[8].

---

(١) (إنْ) إذا وليها اسم بعده فعل واقع على ضمير ذلك الاسم، فإنّ البصريين مجمعون على أنّ ذلك الاسم فاعل فعلٍ مضمر وجوباً؛ لأنّ الجزاء يطلب الفعل، ووجب ذلك فى (إنْ) لأنها أمّ باب الجزاء، فزيد فى المثال فاعل، والفعل مضمر وجوباً دلّ عليه (قام)، والتقدير: إنْ قامَ زيدٌ قام. ومثل ذلك قوله تعالى: «وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك» (التوبة: ٦)، أما غير (إنْ) من أدوات الجزاء، فحذف الفعل معها قليل، والأَوْلَى تجنبه إلاّ فى ضرورة شعر. انظر سيبويه ١١٣/٣.

(٢) أى ولا يتأخر العاملُ عنه، أى عن الفاعل. وهذا احتراز عن مذهب الكوفيين، فإنّ الفعل يتأخر عن الفاعل عندهم. (انظر الأشمونى: ٣٠٢/١).

(٣) أى ولا يتعدد الفاعل، فالضمير راجع إلى الفاعل. وهذا إشارة من المصنف إلى مَنْ قال من العرب: (أكلونى البراغيث)، فالفعل مسند إلى فاعل واحد، وهو الظاهر، والواو فى(أكلونى) علامة للجمع. وحملوا على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار). انظر شرح الأشمونى: ٣٠٥/١.

(٤) (مثل) ساقطة فى: ح.

(٥) أى وكذا فاعل أحد الفعلين مضمر.

(٦) فى: د: (فالمطر) وهو تحريف صوابه من الأصل وباقى النسخ.

(٧) فى: ق: (وإنما يظهر).

(٨) هذا هو الباب الذى اصطلح عليه المتأخرون اسم (باب التنازع). وسماه سيبويه: (باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللَّذَيْنِ كُلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يُفْعَلُ به وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربتُ وضربنى زيدٌ، وضربنى وضربتُ زيداً) انظر الكتاب: ٧٣/١. وسماه المبرّد: (بابٌ من إعمال الأول والثانى، وهما الفِعْلان اللَّذان يُعْطَفُ أحدهما على الآخر، وذلك قولك: ضربتُ وضربنى زيدٌ) انظر المقتضب: ٧٢/٤.
وعرّفوا التنازع بأنه توجّه عاملين فصاعداً إلى اسم مظهر بعدهما. وقال ابن هشام: «وحقيقته أن يتقدّم فعلان متصرّفان، أو اسمان يُشبهانهما، أو فعل متصرّف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غيرُ سببىّ مرفوع، وهو مطلوب لكلّ منهما من حيث المعنى». أوضح المسالك: ١٨٦/٢.
أما ما ذكره المصنف من اختلاف البصريين والكوفيين فى إعمال الأول أو الثانى، فيرجع فى ذلك إلى الإنصاف: ٨٣/١، وشرح الكافية للرضى: ٧٩/١، وأوضح المسالك: ١٩٨/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[المبتدأ والخبر]

وَالْمُبْتَدأُ : هُوَ الاسْمُ المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، المُسْنَدُ إلَيْهِ . والخَبَرُ : هُوَ (اللَّفْظُ)[1] المُسْنَدُ إلَى المُبْتَدَإ[2] .

والمُبْتَدَأُ قَدْ يَكُونُ نَكِرَةً ، مِثْلُ : رَجُلٌ فَاضِلٌ فِى الدَّارِ ، وأَرَجُلٌ فِى الدَّارِ (أَمِ)[3] امْرَأَةٌ ؟ وَمَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وفى الدَّارِ رَجُلٌ[4] .

[أنــواع الخبر]

والخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً ، مِثْلُ : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ[5] ، أَوْ فِعْلِيَّةً ، مِثْلُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ[6] ، أَوْ شَرْطِيَّةً ، مِثْلُ : زَيْدٌ إنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ[7] ، أَوْ ظَرْفِيَّةً ، مِثْلُ : زَيْدٌ فِى/ ٥ أ الدَّار أَبُوهُ[8] .

---

(١) زيادة من : ح .

(٢) اصطلحوا على هذا الباب اسم (المبتدأ والخبر) ، وسماه سيبويه والمبرد : (المسند والمسند إليه) . انظر الكتاب : ٢٣/١ ، والمقتضب : ١٢٦/٤ . واستعمل سيبويه فى هذا الباب أيضًا عبارة (المبنىّ والمبنىّ عليه) . الكتاب : ٢٣/١ . وقال أهل المنطق : (الموضوع والمحمول) .

وقال المصنف : (هو الاسم) ؛ لأنّه لا يكون غير ذلك . وقال : (المجرّد عن العوامل اللفظية) لأنّ دخولها يخرج الاسم عن الابتداء . وأشار بقوله هذا إلى رافع المبتدأ ، وهو الابتداء . والابتداء : هو التجرّد عن العوامل اللفظية . انظر فى رافع المبتدأ والخبر : الإنصاف : ٤٤/١ .

(٣) ساقطة فى : د .

(٤) الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة ، لأنه محكومٌ عليه ، والحكم على الشىء لا يكون إلّا بعد معرفته . وأشار المصنف ها هنا إلى جواز الابتداء بالنكرة ومسوّغاته . فالمبتدأ قد يكون نكرة ، ولكنْ بشرط أن يفيد . وأبقى المتقدّمون هذا الشرط على إطلاقه ، فلم يحدّدوا مواضع الفائدة . وعندما جاء المتأخرون توسعوا فى الحديث عنها ، فمن مكثر ومن مقلل . وقد ذكر المصنف أربعة من مواضع الفائدة وهى : أن تتخصص النكرة بوصف نحو : رجلٌ فاضلٌ فى الدار . وأن يتقدم على النكرة استفهام نحو : أرجلٌ فى الدار أم امرأة . وأن يتقدّم على النكرة نفى نحو : ما أحدٌ خيرٌ منك . وأن يتقدّم الخبر على النكرة وهو ظرف أو جارّ ومجرور ، نحو : فى الدار رجلٌ .

(٥) فى الأصل : (زيدٌ قائمٌ أبوه) ، وما أثبته من : ق ، د ، ح . والجملة الاسمية (أبوه قائم) فى محلّ رفع خبر المبتدأ .

(٦) الجملة الفعلية (قام أبوه) فى محلّ رفع خبر المبتدأ .

(٧) الجملة الشرطية هى المركبة من الشرط والجزاء ، فجملة (إنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ) شرطية . والشرط والجزاء جميعًا فى محل رفع خبر المبتدأ وهو (زيد) .

(٨) عدُّ الظرف جملة ؛ لأنَّ الظرف بما تضمنَّهُ من الاستقرار ، فيه معنى الفعل ، لأنك إذا قلت : زيدٌ عندك ، فمعناه : زيدٌ استقرَّ عندك ، فقام الظرف مقام (استقرَّ) ، ولذلك فإنه يعمل عمل الفعل فى نحو : زيدٌ فى الدار أبوه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَلَا بُدَّ فِي (الْجُمْلَةِ)[1] مِنْ عَائِدٍ . وَقَدْ يُحْذَفُ[2] ، مِثْلُ : السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ[3] .

[تقديم الخبر على المبتدأ]

والخَبَرُ قَدْ يُقَدَّمُ جَوَازًا ، مِثْلُ : تَمِيمِيٌّ أَنَا ، ووُجُوبًا فِي مِثْلِ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وأَيْنَ زَيْدٌ ؟

[حـذف المبتدأ والخبر]

وكلٌّ مِنْهُمَا[4] يَجُوزُ حَذْفُهُ ، مِثْلُ : الهِلَالُ وَاللَّهِ[5] ، وخَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ[6] .
وَقَدْ يَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ ، مِثْلُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا[7] .

[اقتـران الخبر بالفاء]

وَقَدْ يَدْخُلُهُ[8] الفَاءُ ، مِثْلُ : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وكُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ[9] فَلَهُ دِرْهَمٌ[10] .

---

(١) زيادة من : ح .

(٢) أى : وقد يحذف الضمير العائدُ ، إذا كان معلوم الموضع .

(٣) أى : منوان منه بدرهم .

(٤) أى : كل من المبتدأ والخبر .

(٥) يجوز للمتكلّم أن يستغنى عن أحدهما ، إذا كان معلومًا لدى المخاطب . فإذا اجتمع قومٌ من أجل الاستهلال ، وعُلِمَ من حالهم أنهم يرقبون الهلال ، وصاح أحدهم قائلاً : الهلالُ واللّهِ ، فقد عُلِمَ أنه يريد : هذا الهلال واللّه .

(٦) أشار بهذا المثال إلى جواز حذف الخبر ، أى : فإذا السَّبُعُ موجودٌ .

(٧) إذا قلت : لولا زيدٌ لأكرمتك ، فالخبر هاهنا محذوف وجوبًا ، تقديره موجود . والخبر مستغنى عنه لأمرين : لحصول العلم به ، لأنّ (لولا) يمتنع بها الشىء لوجود غيره ، وفى المثال امتنع الإكرام لوجود زيد ، فالوجود إذاً ملازم لزيد ، كى يمتنع به غيره ، فحصل العلم به لذلك ، فاستغنى عنه . والأمر الثانى ، أنّ طول الكلام بجواب (لولا) أغنى عن ذكره .
هذا وقد ذكروا مواضع أخرى لوجوب حذفه . انظر أوضح المسالك : ١/١٥٦ - ١٥٨ .

(٨) الضمير فى (يدخله) عائد على الخبر ، أى : وقد يدخل الخبرَ الفاءُ .

(٩) فى : ح : (وكل رجل وضيعته فى الدار) . والصواب ما أثبته .

(١٠) إذا كان المبتدأ اسمًا موصولاً نحو (الذى) ، و(ما) ، و(مَنْ) ، و(أىّ) ، أو كان نكرة موصوفة ، وكان فيه معنى الشرط ، دخلت الفاء فى خبره ، فمثال اسم الموصول : الذى يأتينى فله درهم . ومثال النكرة الموصوفة : كلُّ رجلٍ فى الدار فله درهم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خَبَرُ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا[1]

هُوَ المُسْنَدُ المَرْفُوعُ بِهَا[2] ، مِثْلُ : إنَّ زَيْدَاً قَائِمٌ . وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ إلَّا إذَا كَانَ ظَرْفَاً ، مِثْلُ : إنَّ فِي الدَّارِ رَجُلَاً[3] .

خَبَرُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ[4]

هُوَ المُسْنَدُ المَرْفُوعُ (بِهَا)[5] ، مِثْلُ : لَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ . /٥ ب وَقَدْ يُحْذَفُ[6] ، مِثْلُ : لَا بَأْسَ .

اسْمُ (مَا) ، وَ(لَا) المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ

هُوَ المُسْنَدُ إلَيْهِ ، المَرْفُوعُ (بِهِمَا)[7] ، مِثْلُ : مَا زَيْدٌ قَائِمَاً ، وَلَا رَجُلٌ قَاعِدَاً .

اَلْمَنْصُوبَاتُ

هِيَ[8] المَفْعُولُ المُطْلَقُ ، وَبِهِ ، وفِيْهِ ، وَلَهُ ، وَمَعَهُ ، وَالحَالُ ، والتَّمْيِيزُ ، والمُسْتَثْنَى ، وخَبَرُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا ، واسْمُ إنَّ وأَخَوَاتِهَا ، واسْمُ لَا لِنَفْيِ الجِنْسِ ، وخَبَرُ مَا ولَا المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ .

---

(١) يعنى : من المرفوعات خبر (إنّ) وأخواتها . وأخوات (إنّ) هى : أنّ ، وكأنّ ، ولكنّ ، وليتَ ، ولعلّ .

(٢) ذهب المصنف مذهب البصريين فى أنّ خبر هذه الحروف مرتفع بها ، لذلك قال : « هو المسند المرفوع بها » . أما الكوفيون فيذهبون إلى أنّ الخبر فى هذا الباب مرتفع بما كان مرتفعًا به قبل دخولها . (انظر الإنصاف ١٧٦/١ - ١٨٥) .

(٣) يريد : لا يجوز تقديم الخبر على اسم (إنّ) وأخواتها ، ولا عليها . ويجوز تقديمه إذا كان ظرفًا نحو : لعلّ عندك عمراً ، وإنّ فى الدار زيداً ، ونحو قوله تعالى : « إنَّ إلينا إيَابَهُم ثُمَّ إنَّ علينا حسابهم » الغاشية : ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) أى من المرفوعات خبر (لا) التى لنفى الجنس .

(٥) (بها) ساقطة فى : ح . وانظر المقتضب : ٣٥٧/٤ .

(٦) أى وقد يحذف خبر (لا) التى لنفى الجنس . وحذفه جوازاً عند الحجازيين ، ووجوبًا عند التميميين والطائيين - انظر شرح الكافية للرضى : ١١٢/١ .

(٧) (بهما) ساقطة فى : ح . وقوله : (المرفوع بهما) إشارة إلى إعمالها عمل (ليس) عند الحجازيين والنهامين والنجديين . وهو القياس عند سيبويه . انظر الكتاب : ٥٧/١ .

(٨) فى ق : (وهو) ، وفى : ح : (وهى) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[المفعـول المطلق]

فَالمَفْعُولُ المُطْلَقُ مَصْدَرٌ[1] انْتَصَبَ بِفِعْلِه[2] ، لِلتَّأكِيدِ ، أَوِ النَّوْعِ ، أَوِ العَدَدِ ، مِثْلُ : جَلَسْتُ جُلُوسًا ، أوجِلْسَةً[3] ، أوجَلْسَةً[4] .

وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ ، مِثْلُ : قَعَدْتُ جُلُوسًا . وَقَدْ يُحْذَفُ فِعْلُهُ (جَوَازًا ، مِثْلُ : خَيْرَ مَقْدَمٍ ، وَوُجُوبًا)[5] ، مِثْلُ : حَمْدًا لَهُ ، وسَقْيًا لَهُ ، وَمَا يُشْبِهُ ذَلِك .

[المفعــول به]

والمفْعُولُ بِهِ : /٦ أ مَا انْتَصَبَ بِفِعْلٍ مُتَعَدٍّ ، عَلَى أَنَّهُ وَاقِعٌ عَلَيْهِ[6] ، مِثْل[7] : (ضَرَبْتُ زَيْدًا)[8] .

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّدَ ، مِثْلُ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا ، وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا (عَمْرًا)[9] فَاضِلًا . وَأَنْ يَتَقَدَّمَ ، مِثْلُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ[10] .

[حــذف عاملــه]

وَيُحْذَفُ عَامِلُهُ جَوَازًا ، مِثْلُ : زَيْدًا ، فى جَوَابِ : مَنْ ضَرَبْتَ[11]؟ وَوُجُوبًا فِيمَا

---

(١) فى : ح : (هو المصدر حقيقة) .

(٢) فى الأصل : (بفعل) ، وما أثبته من النسخ الباقية ، لأنّ الأصل فيما ينتصب على المصدرية أنْ يجرى المصدر على فعله ، أى يكون نمط بنائه على نمط بناء فعله .

(٣) جِلْسَة - بكسر الجيم - مفعول مطلق لبيان نوع الفعل ، أى جلست جلوسًا متصفًا بصفة من الصفات .

(٤) جَلْسَة - بفتح الجيم - مفعول مطلق لبيان عدد مرات الفعل ، أى جلستُ جَلْسَة واحدة .

(٥) ما بين القوسين ساقط من : ح .

(٦) معنى قوله (واقع عليه) ، أنك إذا قلت : ضربتُ زيداً ، فمعناه أنك أوقعت عليه الضرب ، وإذا قلت : أكرمتُ خالداً ، فمعناه : أوقعتُ عليه الإكرام .

(٧) فى : ق (كما فى) مكان (مثل) .

(٨) ما بين القوسين مطموس فى : ح .

(٩) (عمراً) ساقط فى : د .

(١٠) أى ويجوز أن يتقدّم المفعول به على عامله ، كالمثال الذى جاء به المصنف ، ونحو : قوله تعالى : « فريقًا كَذَّبْتُم وفَرِيقًا تَقْتُلُون » البقرة : ٨٧ .

(١١) يحذف عامل المفعول به جوازاً إذا دلّت عليه قرينة لفظية أو حالية . فالقرينة اللفظية مثّل لها بالمثال المذكور ، والقرينة الحالية نحو : قولك لمن سَدَّد سهمًا نحو قرطاسٍ : القرطاسَ والله ، ولمن ذاهب لسفر : مكةَ ، فالقرطاس منصوب بإضمار (تصب) . ومكة منصوب بإضمار (تريد) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذا فُسِّرَ ، مِثْل : زَيْداً ضَرَبْتُهُ[1] .
أَوْ قُصِدَ التَّحْذِيرُ ، مِثْلُ : إِيَّاكَ وَالأَسَدَ[2] .
أَوِ[3] الإِغْرَاءُ ، مِثْلُ : أَخَاكَ أَخَاكَ[4] .
أَوِ[5] الاخْتِصَاصُ ، مِثْلُ : نَحْنُ العَرَبَ نُكْرِمُ الضَّيْفَ[6] .
أَوِ[7] النِّدَاءُ ، مِثْلُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَيَا طَالِعًا جَبَلاً ، وَيَا رَجُلاً[8] .

---

(١) هذا ما اصطلح عليه النحاة اسم (باب الاشتغال) . فزيداً منصوب بفعل مضمر وجوبًا يفسره المذكور ، اى : ضربتُ زيداً ضربت . انظر الكتاب لسيبويه ٨٢/١ ، ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، والإنصاف : ٨٢/١ ، واوضح المسالك ١٥٨/٢ - ١٧١ .

(٢) هذا هو الموضع الثانى من المواضع التى يجب فيها حذف عامل المفعول به ، فحذفه واجب فى باب التحذير وهو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه . (انظر أوضح المسالك : ٧٥/٤) .
ويرى سيبويه أنه لابُدَّ - فى هذا الأسلوب - من ذكر الواو ، لأنه اسم مضموم إلى آخر . (انظر الكتاب : ٢٧٤/١) . وجَوَّز قوم منهم ابن الناظم أنْ تقول : إياك الأسدَ بغير عطف (انظر أوضح المسالك : ٧٦/٤) .
ومن أساليب التحذير أن تقول : الأسدَ الأسدَ . ورأسكَ والحائطَ . وقولهم : (مازِ رأسَكَ والسيفَ) اى : يا مازنُ رأسَكَ والسيفَ (انظر مجمع الأمثال : المثل ٣٨٥٢) .

(٣) فى ح : (أو قُصِدَ) .

(٤) الموضع الثالث الذى يجب فيه حذف عامل المفعول به هو باب الإغراء . وهو : تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ ليفعله . وضابطه : كلُّ مُغرًى به مكرر ، أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه ، فمثال المكرر ما أورده المصنف ، ونحو قول مسكين الدارمىّ :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

ومثال المعطوف عليه بالواو مع معطوفه : (المروءة والنجدَةَ) . وحكم الاسم فى هذا الباب أنه منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره : (إلْزَمْ) .

(٥) فى ح : (أو قُصِدَ) .

(٦) الموضع الرابع الذى يجب فيه حذف عامل المفعول به هو باب الاختصاص ، فالاسمُ المنصوب فى هذا الباب مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره (أخصّ) . وحقيقة الاختصاص : قصرُ الحكم على بعض أفراد المذكور . وذكر النحاة أنه باب جاء على صورة النداء توسُّعًا (انظر سيبويه : ٢٣١/٢ ، ٢٣٣ ، والأصول لابن السرّاج : ٤٤٧/١) .

(٧) فى ح : (أو قُصِدَ) .

(٨) الموضع الخامس الذى يجب فيه حذف عامل المفعول به هو باب النداء . فالمنادى مفعول به فى المعنى ، وناصبه الفعل المقدَّر (أدعو) (انظر شرح الكافية للرضى : ١٣١/١) . والمنادى على أربعة أقسام : أحدها المفرد المعرفة ، سواء كان التعريف سابقًا على النداء ، نحو : يا زيد ، أو عارضًا فيه بسبب القصد والإقبال ، وهو النكرة المقصودة ، نحو : يا رجلُ . ولم يمثل له المصنف هنا ، لأنه أفرد له حديثًا خاصًّا . والثانى : المنادى المضاف ، ومثل له بقوله : (يا عبد الله) ، وحكمه النصب . والثالث : الشبيه بالمضاف ، ومثّل له المصنف =

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً ، مِثْلُ : يَا زَيْدُ/٦ ب وَيَا رَجُلُ[1] .

[تـابع المنـادى]

وَيَجُوزُ فِى تَوَابِعِهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، مِثْلُ : يَا زَيْدُ العَاقِلُ وَالعَاقِلَ وَيَا تَمِيْمُ أَجْمَعُوْنَ وَأَجْمَعِيْنَ ، وَيَا زَيْدُ وَالحَسَنُ وَالحَسَنَ[2] ، بِخِلَافِ مِثْل : يَا زَيْدُ وَعَمْرُو ، فَإِنَّهُ عَلَى الضَّمِّ[3] .

وَبِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ[4] (مُضَافَةً ، مِثْلُ : يَا زَيْدُ ذَا الكَرَمِ ، وَيَا تَمِيْمُ كُلَّهُم ، وَيَا زَيْدُ وَعَبْدَ اللّهِ)[5] فَالنَّصْبُ .

[حكـم المنادَى العلم الموصوف بابن]

وَإِذَا كَانَ المُنَادَى عَلَمًا مَوْصُوْفًا بِابْنٍ ، أُضِيْفَ إِلَى (عَلَمٍ)[6] ، مِثْلُ : يَا زَيْدَ بْنَ[7] عَمْرٍو ، وَ(يَا)[8] هِنْدَ ابْنَةَ عَاصِمٍ ، فَالمُخْتَارُ فَتْحُهُ[9] .

[جواز حـذف حرف النداء]

وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ ، (كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « يُوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا »[10] ، وَكَقَوْلِكَ : أَيُّهَا الرَّجُلُ/٧ أ اَفْعَلْ كَذَا)[11] .

= بقوله : (يا طالعًا جبلًا) وحكمه النصب أيضًا . والرابع : النكرة غير المقصودة ، ومثّل له بقوله : (يا رَجُلًا) . وحكمه النصب أيضًا .

(١) هذا القسم من النداء مبنىّ على ما يرفع به عند البصريين . وقد يكون التعريف سابقًا على النداء ، ومثّل له بقوله : (يا زيدُ) ، أو عارضًا فيه بسبب القصد والإقبال ، ومثل له بقوله : (يا رجلُ) . ولو قال : (يُبنى على ما يرفع به) لكان أفضل وأعم من قوله : (ويُبنى على الضم) فإن نحو : يا زيدان ، وزيدون خارج منه .

(٢) يجوز فى تابع المنادى المفرد المعرفة أن ترفعه على اللفظ ، وأن تنصبه على الموضع . ومثّل المصنف للصفة بقوله : يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ ، وللتوكيد بقوله : (يا تميمُ أجمعون وأجمعين) . وللعطف بقوله : (يا زيدُ والحسنُ والحسنَ) .

(٣) فلا يجوز (يا زيدُ وعمراً) ؛ لأنّ حرف العطف قائمٌ مقام العامل ، والمعطوف صالح لمباشرته حرف النداء .

(٤) يعنى : توابع المنادى المفرد المعرفة .

(٥) ما بين القوسين ساقط فى : ح .

(٦) (علم) ساقطة فى : ح . (٧) فى الأصل : (ابن) .

(٨) زيادة من : ق .

(٩) عند البصريين (انظر أوضح المسالك : ٢٢/٤) . ويجوز فيه الضمّ فتقول : يا زيدُ بنَ عمرٍو ، وهو الأجود عند المبرد (انظر المقتضب : ٢٣١/٤) . أما حكم (ابن) و (ابنة) فالنصب ، لأنهما صفتان مضافتان .

(١٠) يوسف : ٢٩ .

(١١) ما بين القوسين ساقط فى : ح .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[جواز حـذف المنادَى]

وَحَذْفُ المُنَادَى[1] ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « أَلَا يَـا اسْجُدُوا »[2] .

[الترخيـــم]

ومِنْ خَوَاصِ المُنَادَى التَّرْخِيْمُ . وَهُوَ أَنْ يُحْذَفَ مِنْ آخِرِهِ - لِلتَّخْفِيْفِ - حَرْفٌ ، مِثْلُ : يَاثُبَ فى ثُبَةٍ ، وَيَاحَارِ فى حَارِثٍ[3] .

أَوْ حَرْفَانِ ، مِثْلُ : يَاأَسْمَ ، فى أَسْمَاءَ ، وَيَامَنْصُ فى مَنْصُورٍ[4] .

أَوِ الاسْمُ الأَخِيرُ مِنَ المُرَكَّبِ ، مِثْلُ : يَامَعْدِىْ فى مَعْدِ يْكَرِبَ[5] .

اَلْمَفْعُولُ فِيْهِ

اسْمُ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ، انْتَصَبَ بِفِعْلٍ عَلَى أَنَّهُ وَاقِعٌ فِيْهِ[6] ، مِثْلُ سِرْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، وحِيْنًا مِنَ الدَّهْرِ ، (وَجَلَسْتُ أَمَامَهُ ، وَعِنْدَهُ)[7] ، وَدَخَلْتُ الدَّارَ[8] .

وَقَدْ يُضْمَرُ عَامِلُهُ ، مِثْلُ : يَوْمَ الجُمُعَةِ فِى/٧ب جَوَابِ : مَتَى جِئْتَ[9] ؟

---

(١) أى : ويجوز حذف المنادَى .

(٢) النمل : ٢٥ . وهى قراءة الكسائى . قرأ بتخفيف اللام من (ألَا) . و (ألا) تكون للتنبيه ، وبعدها (يا) التى يُنادَى بها ، فيقف على (ألايا) ، ويبتدأ (اسجدوا) على الأمر بالسجود . والمعنى : ألَا يا قوم اسجدوا لِلّه . انظر حجة القراءات لأبى زرعة : ص ٥٢٦ .

(٣) الذى يُحذَف منه حرف واحد على نوعين : أحدهما ما فيه تاء التأنيث ، سواء كان ثلاثيًا أو زائداً على الثلاثة . والثانى ما ليست فيه تاء التأنيث ، ويشترط فيه الزيادة على الثلاثة . ومثل المصنف للأول بقوله : يا ثُبَ فى ترخيم (ثُبَةٍ) . وللثانى بقوله : يا حارِ فى ترخيم (حارِث) .

(٤) الذى يُحذَفُ منه حرفان على قسمين : أحدهما ما كانت الزيادتان فى آخره فى حكم الزيادة الواحدة ، نحو (أَسْمَاء) تقول فى ترخيمه : يا أَسْمَ ، فتحذف الألفين فى آخره ، لأنهما زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة . والثانى : ما كان آخره حرفًا صحيحًا وقبله مدّة زائدة ، نحو (مَنْصُور) ، فتقول فى ترخيمه : يا منصُ .

(٥) انظر فى ترخيم المركب سيبويه : ٢٦٨/٢ - ٢٦٩ ، والمقتضب : ١٦٢/٢ .

(٦) اى أنَّ ظرف الزمان والمكان ينتصبُ بالفعل الذى وقع فيه .

(٧) ما بين القوسين ساقط فى : ح ، ق . وفى : د : (وجلست عنده) .

(٨) انظر فى (دخلتُ الدارَ) ونحوه من ظروف المكان المختصة سيبويه : ٣٥/١ .

(٩) يريد : إذا سألك سائل : متى جئت؟ جاز أن تقول : يومَ الجمعة ، اى جئتُ يومَ الجُمُعَةِ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اَلْمفعُولُ لَهُ

(هُوَ)[1] مَا انْتَصَبَ بِفِعْلٍ ، عَلَى أَنَّهُ فُعِلَ لأَجْلِهِ[2] ، مِثْلُ : ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا ، وَقَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْنًا .

اَلمفْعُوْلُ مَعَهُ

(اسْمٌ)[3] بَعْدَ الوَاوِ ، بِمَعْنَى (مَعَ)[4] ، مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ لَفْظًا ، مِثْلُ : اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ ، أَوْ مَعْنًى[5] ، مِثْلُ : مَالَكَ وَزَيْدًا[6] ، أَى : مَا تَصْنَعُ (مَعَ زَيْدٍ)[7] .

الحـــال

(اسْمٌ)[8] مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ ، أَوْ مَعْنَاهُ ، لِبَيَانِ كَيْفِيَّتِهِ ، مِثْلُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، وَزَيْدٌ فِى الدَّارِ رَاكِبًا[9] .

[الأصل فى الحال أنْ تكون نكرة وصاحبها معرفة]

وَلَا تَكُونُ[10] إلَّا نَكِرَةً ، وَصَاحِبُهَا [مَعْرِفَةً ، وَ][11] إِذَا كَانَ نَكِرَةً غَيْرَ مَخْصُوصَةٍ ، وَجَبَ تَقْدِيمُهَا [عَلَيْهِ][12] ، مِثْلُ : سَارَ رَاكِبًا رَجُلٌ .

---

(١) زيادة من : د

(٢) أى على أنّه فُعِلَ لأجلِهِ فِعْلٌ .

(٣) (اسم) ساقطة فى : ح .

(٤) عرّفه المصنف بما هو حقيقته ، لأنّ حقيقة المفعول معه أنْ ينتصب بعد واو تفيد المصاحبة .

(٥) فى : د : (أو مضى) وهو تحريف . والصواب من الأصل وباقى النسخ .

(٦) انظر فى ناصب المفعول معه سيبويه : ٢٩٧/١ ، والإنصاف : ٢٤٨/١ ، وشرح الكافية : ١٩٥/١ .

(٧) زيادة من : ح .

(٨) زيادة من : ق

(٩) مثّل المصنف لما كان العامل فعلاً ، وما كان فى معنى الفعل ، فقائماً حال من المستكن فى الظرف . والعامل فيه معنى الفعل وهو الجار والمجرور . ويعنى بمعنى الفعل ما يُستنبطُ منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور . انظر المقتضب : ١٦٨/٤ ، وأصول ابن السرّاج ٢٦٢/١ .

(١٠) أى الحال .

(١١) زيادة اقتضاها السياق .

(١٢) زيادة اقتضاها السياق .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[مجئ الحال جملة]

وَقَدْ تَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، مِثْلُ : جَاءَ زَيْدٌ/٨أ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ، أَوْ فِعْلِيَّةً، مِثْلُ : جَاءَ الأَمِيْرُ، وَقَدْ رَكِبَ غِلْمَانُهُ[١]، أَوْ (جَاءَ الأَمِيْرُ)[٢] تُقَادُ الجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ[٣].

التَّمْيِيْزُ

(اسْمٌ)[٤] مَنْصُوبٌ، يَرْفَعُ الإِبْهَامَ عَنْ مُفْرَدٍ تَامٍّ بِالتَّنْوِيْنِ[٥]، أَوْ بِنُوْنِ التَّثْنِيَةِ، أَوْ (شِبْهِ)[٦] الجَمْعِ، أَوْ بِالإِضَافَةِ[٧]، مِثْلُ : رَطْلٌ زَيْتاً، وَمَنَوَانِ سَمْناً، وعِشْرُونَ دِرْهَماً، وَ(مَا فِى السَّمَاءِ)[٨] مَوْضِعُ كَفٍّ سَحَاباً.

أَوْ عَنْ نِسْبَةٍ[٩]، مِثْلُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً، أَوْ أَباً، أَوْ أُبُوَّةً، أَوْ دَاراً، أَوْ عِلْماً.

وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مُبْهَمِهِ[١٠].

---

(١) هذا مثال مجيء الحال جملة فعلية، فعلها ماض مثبت، ولا بُدَّها هنا من (قَدْ) ظاهرة، كما مثّل، او مقدرة، كقوله تعالى : «أَوْ جاؤكم حَصِرَتْ صُدُورُهُم» (النساء : ٩٠). ورَبْطُ هذه الجملة يكونُ بالواو والضمير، او بأحدهما. انظر ابن يعيش : ٦٧/٢.

(٢) زيادة من : ق، ح.

(٣) هذا مثال مجيء الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت، وهذه لا تحتاج إلى الواو كالمثال المذكور، ونحو قولك : رأيتُ زيداً يكتب، وقوله تعالى : «وجاءوا أباهم عشاءً يبكون» (يوسف : ١٦) وإن كان الفعل المضارع منفياً نحو : رأيته لا يكتب ولا يقرأ، فأنت مخيرٌ إنْ شئت أتيت بالواو، وإنْ شئت لم تأتِ بها. انظر ابن يعيش : ٦٧/٢.

(٤) زيادة من : ق، ح.

(٥) فى د : (التنوين).

(٦) (شبه) ساقطة فى : ق، د، ح.

(٧) فى ح : (أو تام بالإضافة).

(٨) زيادة من : ح.

(٩) فى : ح : (أو عن نسبة فى جملة أو ما ضاهاها).

(١٠) إذا كان مبهمة المفرد التام، نحو : رطلٌ زيتاً وعشرون درهماً فلا يجوز تقديم التمييز على مبهمه باتفاق. وإذا كان مبهمة الجملة، أى النسبة الحاصلة من الجملة، فسيبويه والكوفيون منعوا تقديمه على الفعل، نحو : طاب زيدٌ نفساً، فلا يجوز عندهم : نفساً طاب زيدٌ. (انظر سيبويه : ٢٠٤/١ ـ ٢٠٥ والإنصاف : ٨٢٨/٢) وأجاز ذلك المبرد والمازنى. (انظر المقتضب : ٣٦/٣، وأصول ابن السراج : ٢٦٩/١ ـ ٢٧٠).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مَنْصُوبٌ بَعْدَ إِلاَّ وَأَخَوَاتِهَا[1]، وَذلِكَ حَيْثُ يَكُونُ مُنْقَطِعاً، مِثْلُ : جَاءَنِى القَوْمُ إِلاَّ حِمَاراً، أَوْ مُتَّصِلاً فى كَلاَمٍ مُوْجَبٍ[2]/٨ب، (ذُكِرَ (فِيْهِ)[3] المُسْتَثْنَى مِنْهُ)[4]، مِثْلُ : جَاءَنِى القَوْمُ إِلاَّ زَيْداً. أَوْ مُقَدَّماً عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ[5]، نحو : مَاجَاءَنِى إِلاَّ زَيْداً أَحَدٌ[6].

وَأَمَّا فِى غَيْرِ المُوجَبِ، فالمُخْتَارُ البَدَلُ، مِثْلُ : مَا جَاءَنِى أَحَدٌ، أَوْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ، بِالرَّفْعِ[7].

[الاســـتثناء المفرغ]

وَإِذَا لَـمْ يُذْكَرِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ، فَهُوَ عَلَى إِعْرَابِهِ[8]، مِثْلُ[9] : مَا جَاءَنِى إِلاَّ زَيْدٌ وَمَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْداً، وَمَا سِرْتُ إِلاَّ رَاكِباً، أَوْ[10] إِلاَّ يَوْمَ الجُمُعَةِ.

---

(١) انظر فى ناصب المستثنى سيبويه : ٣١٠/٢، والمقتضب للمبرد : ٣٩٠/١، وأصول ابن السَّرّاج : ٣٤٢/١ وما بعدها، والإنصاف : ٢٦٠/١، وما بعدها، والمرتجل لابن الخشاب : ص ١٨٦، وسر صناعة الإعراب : ١٤٦/١.

(٢) فى ق : (موجب تام).

(٣) زيادة من ق.

(٤) قوله : (ذكر فيه المستثنى منه) ساقط فى : ح.

(٥) فى الأصل : (أو قُدِّم المستثنى على المستثنى منه)، وما أثبت من : ق، د، ح.

(٦) ذكر المصنف مواضع وجوب نصب المستثنى فى الكلام العربى، إذْ يجب نصبه فى أسلوب الاستثناء المنقطع عند أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيجيزون البدل (انظر سيبويه : ٣١٩/١ وما بعدها). ويجب نصبه أيضاً إذا كان الكلام تاماً موجباً نحو : جاءنى القوم إلاّ زيداً. وكذلك يجب نصبه إذا تقدّم على المستثنى منه. انظر المقتضب : ٣٩٨/٤، وابن يعيش : ٧٩/٢.

(٧) يريد بقوله : (غير الموجب) النفى والاستفهام. والبدل هو مختار سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن الخشاب، وابن يعيش وغيرهم (انظر سيبويه : ٣١١/٢ والمقتضب : ٣٩٤/٤، والأصول لابن السراج : ٣٤٤/١، والمرتجل : ص ١٨٧ وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٢/٢).

(٨) أى يكون المستثنى على إعرابه الذى يستحقه، بحسب اقتضاء عامله السابق عليه، فزيد فى المثال الأول فاعل، و(زيداً) فى الثانى مفعول به، و(راكباً) فى الثالث حال، و(يوم) فى الرابع ظرف زمان. وانظر فى ذلك سيبويه : ٣١٠/٢.

(٩) فى : ق، ح : (نحو) مكان (مثل).

(١٠) فى : د : (و) مكان (أو).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[المستثنى بغير وسوى]

وَبَعْدَ غَيْرٍ، وَسُوَى، وَسَوَاءٍ[1]، لَا يَكُونُ إِلَّا مَجْرُوراً[2]، مِثْلُ : جَاءَنِى القَوْمُ غيرَ زَيْدٍ، وَحُكْمُ غَيْرٍ فِى الإِعْرَابِ حُكْمُ ٱلمُسْتَثْنَى[3].

خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا[4]

مَنْصُوبٌ (بِهَا)[5]، مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً[6]. وَحُكْمُهُ حُكْمُ خَبَرِ/٩ أ المُبْتَدَإِ[7]، إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً، مِثْلُ : كَانَ القَائِمَ زَيْدٌ[8].

اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا[9]

(مُسْنَدٌ إِلَيْهِ)[10]، مَنْصُوبٌ بِهَا، مِثْلُ : إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ.

[اسم لا النافية للجنس]

اَلمَنْصُوبُ بِلَا[11] الَّتِى لِنَفْيِ الجِنْسِ[12]، مِثْلُ : لَا غُلَامَ رَجُلٍ فِى الدَّارِ، وَلَا عِشْرِيْنَ دِرْهَماً لَكَ[13].

---

(١) سِوى - بكسر السين - مقصور، ومن العرب مَنْ يضمّها. وسَوَاء - بفتح السين - ممدود، وسوى وسواء فى الاستثناء منصوبان على الظرفية (انظر سيبويه : ٣٥٠/٢، والمقتضب : ٢٤٩/٤، وابن يعيش : ٨٣/٢).

(٢) بالإضافة، لأن (غير)، و(سوى)، و(سواء) تلزم الإضافة إلى ما بعدها.

(٣) يريد أنّ حكم (غير) فى الإعراب حكم الاسم الواقع بعد (إلّا) تنصبه فى الواجب، والمنقطع، وعند التقديم، وتجيز فيه البدل والنصب فى غير الموجب.

(٤) أى من المنصوبات خبر (كان) وأخواتها.

(٥) (بها) ساقطة فى : ح.

(٦) فقائماً منصوب بكان، وهو مذهب البصريين. انظر فى ذلك الإنصاف : ٨٢١/٢.

(٧) أى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة، ومفرداً وجملة، ومتقدماً على اسمها، ومتأخراً عنه، وما يجب من تقدمه على الاسم إذا كان ظرفاً والاسم نكرة، نحو : كانَ فى الدارِ رجلٌ، واشتماله على الضمير إذا كان جملة أو مشتقاً، أو ظرفاً، وغير ذلك من أحكام الخبر فى باب المبتدأ.

(٨) هذا بخلاف خبر المبتدأ، لأنّ الخبر فى باب المبتدأ لا يجوز تقديمه على المبتدأ إذا كانا معرفتين، لحصول اللّبس. أما هاهنا فلا يحصل لبس، لأنّ تخالف إعرابهما رافع للّبس. (انظر شرح الكافية : ٢٥٢/١).

(٩) أى من المنصوبات اسم إنّ وأخواتها.

(١٠) ما بين القوسين ساقط فى : ح.

(١١) قال : (المنصوب بلا....) ولم يقل اسم (لا)، لأنّ كلامه فى المنصوبات.

(١٢) فى ق : (لنفى حكم الجنس).

(١٣) إذا كان اسم (لا) التى لنفى الجنس مضافاً، أو مضارعاً للمضاف، فحكمه النصب لفظاً، وقد مثّل للمضاف بقوله : (لا غلامَ رجلٍ فى الدار)، ومثل لما ضارع المضاف بقوله : (لا عشرين درهماً لك). انظر فى ذلك سيبويه : ٢٨٧/٢، وأصول ابن السرّاج : ٤٧٣/١، وشرح الكافية : ٢٥٥/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(والمُفْرَدُ)[1] يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ[2]، مِثْلُ: لَا رَجُلَ[3]. وَيُرْفَعُ[4] مَعَ الفَصْلِ[5]، مِثْلُ: لَا فِيهَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ[6].

وَيَجُوزُ فِي النَّعْتِ لِلمَبْنِيِّ، وَالعَطْفِ[7] عَلَى اللَّفْظِ، الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، مِثْلُ: لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ وَظَرِيفًا، وَلَا أَبَ وَابْنٌ وَابْنًا[8].

وَقَدْ يُبْنَى النَّعْتُ، مِثْلُ: لَا رَجُلَ ظَرِيفَ - بِالْفَتْحِ[9] -.

وَقَدْ يُحْذَفُ اسْمُ لَا، مِثْلُ لَا عَلَيْكَ[10].

خَبَرُ مَا، وَلَا المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ[11] /٩ ب

مَنْصُوبٌ بِهِمَا[12]، مِثْلُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، (وَلَا رَجُلٌ أَفْضَلُ)[13] مِنْكَ.

وَإِذَا قُدِّمَ[14] عَلَى الاسْمِ، أَوْ فُصِلَ بَيْنَهُمَا (بِإِنْ زَائِدَةٍ، أَوِ انْتَقَضَ النَّفْيُ

---

(١) (والمفرد) ساقط فى : ح.

(٢) لو قال : بُنى على ما ينصب به لكان أحسن، ليدخل فيه المثنّى، والجمع الذى على حدّ التثنية، نحو : لاغُلَامَيْنِ لك، ولا مُسْلِمِين لك. انظر المقتضب : ٣٦٦/٤، وشرح الكافية : ٢٥٥/١.

(٣) فى ق : (لا رجلَ فى الدارِ).

(٤) فى الأصل : (أو يرفع)، وما أثبته من باقى النسخ.

(٥) فى د : (الفضل) وهو تصحيف.

(٦) يريد أنك إذا فصلتَ بين (لا) وبين منفيّها، لم يجز إلّا الرفع. نظر ابن يعيش : ١١١/٢.

(٧) فى ح : (وفى العطفِ).

(٨) يريد أنك إذا وصفت المفرد المبنىَّ مع (لا) التى لنفى الجنس، أو عطفت عليه، جاز لك الرفع على موضع (لا) معَ اسمها، لأنّ موضعها رفع بالابتداء عند سيبويه (انظر الكتاب : ٢٧٤/٢). وجاز لك النصب على اللفظ. ومثل المصنف للصفة بقوله : (لا رجلَ ظريفٌ وظريفاً). ومثل للعطف بقوله : (لا أبَ وابنٌ وابناً). وانظر سيبويه : ٢٨٥/٢، ٢٨٨، والمقتضبَ : ٣٧٢/٤.

(٩) يريد أنه يجوز أن تبنى الصفة مع موصوفها، ثم تدخل (لا) عليهما، فتقول : لا رجلَ ظريفَ، تبنيهما على الفتح كخمسة عشر. ولا يكونان مبنيين مع (لا)، ولكن (لا) لما دخلت عليهما مبنيين عملت فى موضعهما. وإنما لم يُجعلا مع (لا) شيئاً واحداً، من أجل أنّ ثلاثة أشياء لا تُجْعَلُ شيئاً واحداً. انظر ابن يعيش : ١٠٨/٢، وشرح الكافية : ٢٦٢/١.

(١٠) كان قد ذكر فى باب المرفوعات حذف الخبر فى (باب لا التى لنفى الجنس)، وذكر هنا جواز حذف اسم (لا). ولا يُحذف إلّا مع وجود الخبر نحو : لا عليك، أى : لا بأس عليك. انظر شرح الكافية ٢٦٧/١.

(١١) أى من المنصوبات خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس.

(١٢) فى لغةِ أهل الحجاز وبنو تميم لايُعملونهما مطلقاً. انظر سيبويه : ٥٧/١، وشرح الكافية ٢٦٦/١.

(١٣) ما بين القوسين ساقط من : ح.

(١٤) فى ق : (وإذا قدم الخبر).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بِإِلاَّ)[1] بَطَلَ العَمَلُ[2] ، مِثْلُ : مَا قَائِمٌ زَيْدٌ ، (وَمَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ)[3] ، وَمَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِمٌ .

المَجْرُورَاتُ

مِنْهَا المَجْرُورُ بِحَرْفِ الجَرِّ ، وَسَيَأْتِي .

[المجرور بالإضافة]

وَمِنْهَا المَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ[4] . وَهِيَ : لَفْظِيَّةٌ[5] ، إِنْ كَانَ المُضَافُ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا[6] ، مِثْلُ : زَيْدٌ ضَارِبُ عَمْرٍو ، وَمَضْرُوبُ الغُلَامِ وَحَسَنُ الوَجْهِ[7] . وَإِلاَّ فَمَعْنَوِيَّةٌ[8] بِمَعْنَى اللاَّمِ[9] ، أَوْ مِنْ[10] ، أَوْ فِي[11] ، مِثْلُ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ ، وَضَرْبُ اليَوْمِ .

---

(١) ما بين القوسين زيادة من ق . وفى الأصل : (أو فُصِلَ بينهما بإلاّ بطل العمل) .

(٢) أشار إلى شروط عمل (ما) وهى أمور :
الأول : أنْ لا يتقدّم خبرها على اسمها ، فإن تقدّم وجب رفعه .
الثانى : أنْ لا يزاد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطل عملها .
الثالث : أنْ لا ينتقض النفى بإلاّ .
انظر شرح الكافية : ٢٦٧/١ .

(٣) ما بين القوسين من : ق .

(٤) فى ق : (بالإضافةِ إليه) .

(٥) وتسمّى المجازيّة أيضاً ، لأنها فى اللفظ على صورة المضاف والمضاف إليه ، وأما فى المعنى فالمراد الانفصال ، لأنّ نحو (ضاربُ زيدٍ) هو فى المعنى : (ضاربٌ هو زيدًا) .

(٦) هذا هو ضابط الإضافة اللفظيّة ، والمراد بالصفة ها هنا : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة . وقوله (مضافة إلى معمولها) أى إلى مرفوعها أو منصوبها ، وهو احتراز عن الصفة المضافة إلى غير معمولها ، نحو : مصارعُ مصر ، وخالق السماوات . انظر شرح الكافية : ٢٧٧/١ .

(٧) هذه أنواع الإضافة اللفظية ، وقد مثّل لكلٍّ منها ، فمثال إضافة اسم الفاعل إلى معموله : (زيدٌ ضاربُ عمرٍو) ومثال إضافة اسم المفعول إلى معموله : (زيدٌ مضروبُ العبدِ) ، ومثال إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها : (زيدٌ حسنُ الوجهِ) ، فأنواعها ثلاثة كما ترى .

(٨) وتسمى الحقيقيّة ، والمحضة (انظر المقتضب : ١٤٣/٤ ، والكامل : ٣٦٣/١ ، وأصول ابن السرّاج : ٣٩/٢) والإضافة نوعان : أحدهما : اللفظية ، والثانى : المعنوية .

(٩) فى الغالب ، وهى إما لام الملك نحو : غلام زيد ، أو لام الاختصاص نحو : حصير المسجد .

(١٠) انظر فى شروط كون الإضافة بمعنى (من) أوضح المسالك : ٨٦/٣ .

(١١) وهى قليلة ، ولم يذكرها بعض النحاة . انظر الخصائص لابن جنى : ٢٦/٣ ، وشرح الكافية : ٢٧٤/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[فائدة الإضافة]

وَتُفِيْدُ[1] تَعْرِيْفَ الـمُضَافِ[2] ، أَوْ تَخْصِيْصَهُ[3] ، فَلِذلِكَ يَجِبُ تَجْرِيْدُ الـمُضَافِ مِنَ التَّعْرِيْفِ[4] ، /١٠ أ بِخِلَافِ اللَّفْظِيَّةِ ، فإنَّهَا[5] لَا تُفِيْدُ إلَّا تَخْفِيْفًا[6] .

[إضافة الشئ إلى نفسه]

وَلَا يَجُوزُ إِضَافَةُ الـمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ ، وَلَا الصِّفَةِ إِلى مَوْصُوفِهَا[7] . وَذُوْ لَازِمُ الإِضَافَةِ إِلَى مُظْهَرٍ[8] .

---

(١) أى الإضافة المعنويَّة .

(٢) إذا كان نكرةً أُضيف إلى معرفةٍ ، نحو : غلامُ خالدٍ ، وكتابُ محمدٍ .

(٣) إذا كان نكرةً أُضيفَ إلى نكرةٍ ، نحو : غلامُ امرأةٍ . وقد تفيد الإضافة المعنويَّة التخصيص دون التعريف ، وذلك إذا أضفت الأسماء المتوغلة فى التنكير إلى ما بعدها نحو : هذا غلامٌ غيرُ زيدٍ ، ومثل زيدٍ ، وشبه زيدٍ .
انظر شرح الكافية : ٢٧٥/١ ، وأوضح المسالك : ٨٧/٣ .

(٤) لأنّ فائدة الإضافة إلى المعرفة هى تعريف المضاف ، وهو حاصل للمعرفة ، فيكون تحصيلاً للحاصل . انظر شرح الكافية : ٢٧٥/١ . ويجوز دخول (أل) على المضاف فى الإضافة اللفظية فى مواضع من كلام العرب انظرها فى أوضح المسالك : ٩٢/٣-٩٨ .

(٥) فى : ح : (فإنه) .

(٦) فى ح : (لا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا إلّا تخفيفًا) .

(٧) منع البصريون إضافة الشىء إلى نفسه ، وعِلّة ذلك أنّ الإضافة تفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه ، والشىء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص . وإضافة الشىء إلى نفسه ثلاثة أنواع : أحدها : إضافة الاسم إلى مرادفه ، نحو : ليث أسدٍ ، وقمح برٍ ، وحبسُ منعٍ . والثانى : إضافة الموصوف إلى صفته ، نحو : رجلُ فاضلٍ ، ورجلُ عاقلٍ . والثالث : إضافة الصفة إلى موصوفها ، نحو : فاضل رجلٍ .
وأجاز الكوفيون هذه الإضافة بأنواعها الثلاثة ، بحجة أنه ورد سماعها عن العرب .
انظر الأصول لابن السراج : ٦/٢ ، ٧ ، والإنصاف : ٤٣٦/٢ ، وأوضح المسالك : ١٠٧/٣-١١٠ .

(٨) فى ق : (وذو لازم الإضافة إلى المظهر) . وفى د : (وذو لازم الإضافة إلى مضمر) . وفى هذه العبارة ارتباك مما أدى إلى ارتباك عبارة النسخ الأخرى . ولعلّ سبب هذا الارتباك هو أنّ اللازم للإضافة على نوعين :
الأول : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، ولم يذكره المصنف .
الثانى : ما يختص بالإضافة إلى المفردات ، وهذا على ثلاثة أقسام :
أولاً : ما يضاف إلى الظاهر والمضمر ، نحو : كلا ، وكلتا ، وعند ، ولدى ، وسوى ، وقُصارى الشىء .
ثانيًا : ما يختص بالظاهر فلا يضاف إلى مضمر ، نحو : أُولِى ، وأولات ، وذى ، وذات . نحو : « أولو قوّة » ، « وأولات الأحمال » ، « وذا النّونِ » ، و « ذات بهجة » . =

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التَّوَابِعُ [1]

نَعْتٌ ، وَعَطْفُ بِحَرْفٍ ، وَتَأْكِيْدٌ ، وَبَدَلٌ ، وَعَطْفُ بَيَانٍ . والكلُّ عَلَى وَفْقِ المَتْبُوعِ (فى الإعْرَابِ)[2] .

النَّعْتُ

مَا يَدُلُّ عَلَى بَعْضِ أَحْوَالِ المَتْبُوعِ . وَيُفِيْدُ[3] تَخْصِيْصاً فِى النَكِرَاتِ[4] ، وَتَوْضِيْحاً فِى المَعَارِفِ[5] ، مِثْلُ : مَرَرْتُ برَجُلٍ عالمٍ[6] ، وَبِزَيْدٍ[7] الكَرِيمِ[8] .

وَقَدْ لاَ يُفِيْدُ إلاّ مَدْحاً ، أَوْ ذَمّاً ، أَوْ تَأْكِيْداً ، مِثْلُ : أَعُوذُ بِاللّهِ العَظِيمِ[9] ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ[10] ، وَنَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ[11] .

ويُكونُ/١٠ب عَلَى وَفْقِ المَوْصُوفِ فى التَّعْرِيْفِ والتَّنْكِيرِ ، وَ(كَذَا)[12] ، فِي

= ثالثًا : ما يختص بالمضمر ، فلا يضاف إلى مظهرٍ ، نحو : وحدَك ، ووحدَه ، ووحدِى ، ولبيْك وسعدَيْك ، وحنانَيْكَ ، ودوالَيْك ، وهذا ذَيْكَ . انظر أوضح المسالك : ١١٢/٣-١١٦ .

ولم يشر المصنف ها هنا إلاّ إلى لازم الإضافةِ إلى المظهر ، وخصّ بالذكر « ذو » اكتفاءً ودلالةً على ما يلزم الإضافة إلى الظاهر . وبقى اللازم للإضافة إلى المضمر ، فلم يذكره مما سبَّبَ هذا الارتباك المتقدم .

(١) فى د : (بالتوابع) وهو تحريف . وفى ق : (باب التوابع) .

(٢) زيادة من : ق ، ح .

(٣) فى الأصل : (وتفيد) وما أثبته من باقى النسخ .

(٤) وهو الأصل فى النعت ، لأنَّ القصدَ من الصفة أن تخصّص النكرة وتقربها من المعرفة ، فتحصل بها الفائدة .

(٥) لإزالة الاشتراك الواقع فيها . انظر أصول ابن السراج : ٢٢/٢ .

(٦) هذا مثال تخصيص النكرة بالوصف . وفى : ق : (كريم) مكان (عالم) .

(٧) فى ح : (وزيد) .

(٨) هذا مثال توضيح المعرفة بالوصف ، والقصد من الوصف إزالة الاشتراك اللفظى الواقع فى المعارف إذا كان هناك زيد البخيل ، وزيد الفاسق .

(٩) مثال المدح .

(١٠) مثال الذم .

(١١) مثال التأكيد .

(١٢) (كذا) ساقطة فى : ح .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ (وَالجَمْعِ)[1]، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ[2]، إذَا كانَ بحالِ مَوْصُوفِهِ[3]، (مِثْلُ: رَجُلٍ كريمٍ، بخِلَافِ مَا إذا كانَ بحالِ مُتَعَلَّقِهِ)[4]، مِثْلُ: (جَاءَنِي)[5] رَجُلٌ كريمٌ أَبُوهُ، فإنَّهُ كالفِعْلِ[6].

وَقَدْ يَكُونُ (النَّعْتُ)[7]، جُمْلَةً، مِثْلُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ كريمٌ[8].

العَطْفُ

تَابِعٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَتْبُوعِ حَرْفُ عَطْفٍ، وَسَيَأتي.

[العطف على الضمير المرفوع المتصل]

وَلَا بُدَّ فِي العَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ، مِنْ فَصْلٍ[9]، مِثْلُ:

---

(١) (والجمع) ساقطة فى: د.

(٢) فى ح: (والتأنيث والإعراب).

(٣) قوله: (إذا كان بحال موصوفه) يعنى يكون حال الموصوف، أى هيئته وصفًا له، وهو الكثير فى كلام العرب نحو: رجلٌ كريمٌ، ورجلٌ عالمٌ، ورجلٌ قائمٌ، ونحو ذلك. والصفة هنا تطابق الموصوف فى أربعةٍ مما ذكر الصف، نحو: جاءنى رجلٌ كريمٌ، فالصفة وافقت الموصوف في الإعراب، والتنكير، والتذكير، والإفراد. وإذا قلت: مررت بزيد الكريم، طابقت الصفة موصوفها فى الإعراب، والتعريف، والتذكير، والإفراد. وإذا قلت: رأيتُ امرأةً مسلمةً، طابقت الصفة موصوفها فى الإعراب، والتنكير، والتأنيث والإفراد.

(٤) ما بين القوسين ساقط فى: ح.

(٥) زيادة من: ق.

(٦) قوله: (بحال متعلّقه) يريد به النعت السببى، أى يكون حال متعلق الشىء وصفًا لذلك الشىء، لتنزله منزلة حاله، نحو: جاءنى رجلٌ كريمٌ أبوه. (انظر سيبويه، ٢٢/٢).

وهذا النعت يوافق المنعوت فى الإعراب، والتعريف أو التنكير. ويوافق السبب فى التأنيث أو التذكير، ولا يتبع واحدًا منهما فى تثنية ولا جمع، بل يكون مفردًا أبدًا، لأنه تنزل منزلة الفعل، وارتفع به الفاعل وهو السبب. ففى المثال المذكور وافقت الصفة موصوفها فى الإعراب والتنكير، ووافقت الصفة السبب فى التذكير. وإذا قلت: مررت برجلٍ قائمةٍ أمّهُ، وافقت الصفة موصوفها فى الإعراب والتنكير، ووافقت السبب فى التأنيث. انظر شرح الكافية ٣١٠/١.

(٧) زيادة من: ق. وفى: ح: (الوصف) مكان النعت.

(٨) يريد: قد يكون النعت جملة اسمية أو فعلية، ولكنه اكتفى بالتمثيل للاسمية لشرفها. وانظر فى ذلك شرح الكافية، ٣٠٧/١، وأوضح المسالك: ٣٠٦/٣-٣١٢.

(٩) وهو مذهب البصريين، فإنهم لا يجيزون العطف على الضمير المرفوع المتصل، إلّا إذا أُكِّدَ المتّصل بضميرٍ منفصل، ومَثَّلَ له بقوله: قمتُ أنا وزيدٌ). أو وقعَ فصلٌ، سواء كان هذا الفصل قبل حرف العطف نحو: (قمت اليومَ وزيدٌ)، أو بعد حرف العطف نحو: (ما قمتُ ولا زيد). فالمعطوف هو (زيد)، و(لا) زائدة لتأكيد النفى. انظر الإنصاف: ٤٧٢/٢، وشرح الكافية: ٣١٩/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قُمْتُ أَنَا وزَيْدٌ ، وقُمْتُ اليومَ وزَيْدٌ ، (وَمَا قُمْتُ وَلَا زَيْدٌ)[1] .

[العطف على الضمير المجرور المتصل]

(وَلَا بُدَّ)[2] فى العَطْفِ عَلَى الضَّميرِ المَجْرُورِ مِنْ إعادَةِ الجارِّ ، مِثْلُ : مَرَرْتُ بِكَ وبِزَيْدٍ[3] .

التَّأْكِيدُ/١١أ

عَلَى ضَرْبَيْنِ : لَفْظِىٌّ : وَهُوَ تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ ، مِثْلُ : قَامَ زيدٌ زيدٌ[4] .
ومَعْنَوِىٌّ : وَهُوَ تَعْقِيبُ المَتْبُوعِ بِنَفْسِهِ ، أَوْ عَيْنِهِ ، أو كُلِّهِ ، أو كِلَيْهِما[5] . أو أَجْمَعَ ، مِثْلُ : جَاءَنى زَيْدٌ نَفْسُهُ[6] ، والقومُ كُلُّهم أَجْمَعُونَ[7] ، والرَّجُلانِ كِلاَهُمَا[8] .

البَدَلُ

تَابِعٌ يكُونُ هُوَ المَقْصُودُ[9] .

[البدل على أربعة أضرب]

مِثْلُ : (قَامَ)[10] زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَيُسَمَّى : بَدَلَ الكُلِّ . وَجَاءَ القَوْمُ بَعْضُهُمْ ،

---

(١) ما بين القوسين ساقط فى : ق ، ح .

(٢) زيادة من : ق ، ح .

(٣) وهو مذهب البصريين . انظر سيبويه : ٣٨١/٢ ، والكامل للمبرد : ٣٩/٢ ، والإنصاف : ٤٦٣/٢ وشرح الكافية : ٣١٩/١ .

(٤) قال ابن السراج فى الأصول : ١٧/٢ : « وهذا الضرب يصلح فى الأفعال والحروف والجمل ، فى كل كلام تريد تأكيده ، فأما الفعل فتقول : قام عمرو قام ، وقُمْ قُمْ ، واجلس اجلس . وأما الحروف فنحو : فى الدار زيدٌ قائم فيها ، فتعيد (فيها) توكيدًا ، وفيك زيد راغب فيك ، وقال الله عزّ وجلّ : « فأما الذين سعدوا ففى الجنةِ خالدين فيها » . وأما الجمل فنحو قولك : قام عمرو قام عمرو ، وزيدٌ منطلق زيدٌ منطلق ، والله أكبر الله أكبر » .

(٥) فى الأصل (كلاهما) وهو خطأ .

(٦) انظر فى التوكيد بالنفس والعين وشرطه ، أوضح المسالك ٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ وشرح الكافية ٣٣١/١ .

(٧) انظر شرح الكافية ٣٣٤/١ ، وأوضح المسالك ٣٣١/٣ ـ ٣٣٢ .

(٨) انظر شرح الكافية ٣٣٥/١ ، وأوضح المسالك ٣٢٨/٣ ـ ٣٢٩ .

(٩) يريد : هو المقصود بما نسب إلى المتبوع دونه ، وانظر فى حدّ البدل أوضح المسالك : ٣٩٩/٣ .

(١٠) زيادة من : ق ، د ، ح .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَيُسَمَّى : بَدَلَ البَعْضِ . وسُلِبَ زيدٌ ثَوْبُهُ ، وَيُسَمَّى بَدَلَ الاشْتِمَالِ . وَجَاءَ زَيْدٌ حِمَارُ ، وَيُسَمَّى بَدَلَ الغَلَطِ[1] .

وَلَا يَجِبُ تَطَابُقُ[2] البَدَلِ والمُبْدَلِ مِنْهُ فِى التَّعْرِيفِ ، والتَّنْكِيرِ ، والإِظْهَارِ ، والإِضْمَارِ . /١١ب ولكنْ يجبُ فى النَّكِرَةِ المُبْدَلَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً ، مِثْلُ : (مَرَرْتُ)[3] بزيدٍ رَجُلٍ كريمٍ[4] .

[إبدال الظاهر من المضمر]

(وَيَجِبُ)[5] ، فِى المُضْمَرِ الَّذِى يُبْدَلُ مِنْهُ ظَاهِرٌ بَدَلَ الكُلِّ ، أَنْ يَكُونَ غَائِبًا[6] ، مِثْلُ : ضَرَبْتُهُ زَيْدًا[7] .

عَطْفُ البَيَانِ

تَابِعٌ يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ[8] ، مِنْ غَيْرِ دِلَالَةٍ (عَلَى)[9] بَعْضِ أَحْوَالِهِ ، مِثْلُ : أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ[10] .

---

(١) فى الأصول لابن السراج : ٤٨/٢ : « وهو البدل الذى لا يقع فى قرآن ولا شعر ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حمارٍ » .

(٢) فى : ح : (مطابقة) .

(٣) (مررت) ساقطة فى : ح .

(٤) يطابق البدل متبوعه فى الإعراب ، وأما مطابقته فى الإفراد والتذكير والتعريف والتنكير ، فلم يشترطها الزمخشرى . (انظر المفصّل : ١٢١) واشترط فى إبدال النكرة من المعرفة أن تكون موصوفة . وإلى ذلك ذهب المصنف . ويرى أبو علىّ الفارسى أنه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد فى البدل ما ليس فى المبدل منه ، نحو قوله تعالى : « بالواد المقدّس طوى » . انظر شرح الكافية : ٣٤٠/١ .

(٥) زيادة من : ق .

(٦) يريد : لا يجوز أنْ يبدل الظاهر من المضمر فى بدل الكل ، إلّا إذا كان الضمير غائبًا ، فلا يجوز إبدل الظاهر من ضميرى المتكلّم والمخاطب . ومثّل لذلك بقوله : (ضربتُهُ زيدًا) .
أما بدل الغلط والبعض والاشتمال إذا كان ظاهرًا فإنه يجوز أن يبدل من ضميرى المتكلّم والمخاطب . انظر شرح الكافية : ٣٤١/١ .

(٧) فى ق : (فلهذا جاز ضربته زيدًا) .

(٨) فى الأصل : (المتبوع) ، وما أثبته من : ق .

(٩) ساقطة فى : ح .

(١٠) قال الرضى فى شرح الكافية : ٣٣٧/١ : « وأنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلىّ بين بدل الكلّ من الكلّ ، وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلّا البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان ، بل قال : أما بدل المعرفة من النكرة ، فنحو : مررت برجلٍ عبدالله ، كأنه قيل : بمَنْ مررتَ ؟ أو ظنَّ أن يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه . ومثله قول تعالى : « وإنك لتهدى إلى صراطٍ مستقيم ، صراط الله » . وانظر سيبويه : ١٤/٢ (هذا باب بدل المعرفة من النكرة) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبنيّ

مَا لاَ يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلاَفِ العَوَامِلِ[1].

[أنواع المبنى]

فَمِنْهُ المُضْمَرَاتُ[2]. وَالمُضْمَرُ إمّا مُتَّصِلٌ مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ، أَوْ مَجْرُورٌ[3]. وَإمَّا مُنْفَصِلٌ مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ[4]. وكُلٌّ مِنْهُمَا يَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ، أَوِ المُخَاطَبِ، أَوِ الغَائِبِ.

[المتصل مستتر وبارز]

والمُتَّصِلُ المَرْفُوعُ قَدْ يَكُونُ مُسْتَتِرًا، كَمَا فِي : زَيْدٌ ضَرَبَ، وَقَدْ يَكُونُ بَارِزًا كَمَا فِي :/١٢أ ضَرَبَا. فَالمُتَّصِلُ المرفُوعُ : ضَرَبَ إِلَى ضَرَبْنَا[5]. والمَنْصُوبُ : ضَرَبَهُ إِلَى ضَرَبَنَا[6]. وَالمَجْرورُ : غُلاَمُهُ إِلَى غُلاَمُنَا[7]. والمُنْفَصِلُ

(١) أى أنَّ آخر المبنىّ يلزم ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، ولا يتغير بتغير العوامل. انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨٠/٣، وشرح الكافية : ٢/٢، وشرح شذور الذهب : ص : ٦٨.

(٢) الأول من أنواع المبنى : المضمرات. وانظر فى بناء المضمر شرح الكافية : ٣/٢.

(٣) المتصل : هو الذى يتصل بعامله ولا ينفك عنه، ويكون كالتتمة لذلك العامل، وكبعض حروفه، والمتصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فهو كالظاهر.

(٤) المنفصل مالم يتصل بالعامل فيه، وذلك بأن يكون مُعَرًّى من عامل لفظى، أو مقدّماً على عامله، أو مفصولاً بينه وبين عامله بفاصل. وهو مرفوع ومنصوب. انظر ابن يعيش : ٨٤/٣.

(٥) يريد أن المتصّل المرفوع (ضربَ) وضميره مستتر. والبارز هو : (ضربتَ وضربتِ) للمخاطب المذكر والمؤنث و(ضربتما) للمخاطب المثنى مذكراً أو مؤنثا، و(ضربتُم) لجمع المخاطبين، و(ضربتُن) لجمع المخاطبات. و(ضَرَبا) للغائب المثنى مذكراً أو مؤنثاً، و(ضربوا) للغائبين، و(ضربْنَ) للغائبات. و(ضربتُ) للمتكلّم مذكراً أو مؤنثاً، و(ضَرَبْنَا) للمثنّى المذكر والمؤنث، والمجموع المذكر والمؤنث.

(٦) المنصوب المتصل هو : (ضربَهُ) للغائب، و(ضربها) للغائبة، و(ضربهما) للغائبَيْنِ المذكَّرَيْنِ والمؤنثَيْنِ، و(ضربهم) للغائبينَ، و(ضربهنَّ) للغائبات. و(ضربكَ) للمخاطب، و(ضربكِ) للمخاطبة، و(ضربنى) للمتكلّم المذكر والمؤنث، و(ضربكم) للمخاطِبِينَ، و(ضربكُنَّ) للمخاطبات. و(ضربنى) للمتكلّم المذكر والمؤنث، و(ضربَنَا) للمثنى المذكر والمؤنث، وللمجموع المذكر والمؤنث.

(٧) المجرور المتصل هو : (غلامه) للغائب، و(غلامها) للغائبة، و(غلامهما) للغائبَيْنِ المذكَّرَيْنِ والمؤنثَيْنِ، و(غلامهم) للغائبينَ، و(غلامهنَّ) للغائبات. و(غلامكَ) للمخاطب، و(غلامكِ) للمخاطبة، و(غلامكما) للمخاطَبَيْنِ المذكَرَيْنِ والمؤنثَيْنِ، و(غلامكم) للمخاطَبِينَ، و(غلامكنَّ) للمخاطبات. و(غلامى) للمتكلّم المذكر والمؤنث، و(غلامنا) للمثنّى المذكر والمؤنث، وللمجموع المذكر والمؤنث.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المَرْفُوعُ : هُوَ إلى نَحْنُ[1] . والمَنْصُوبُ : إيَّاهُ إلى إيَّانا[2] .

[نون الوقاية]

والنُّونُ قَبْلَ يَاءِ الـمُتَكَلِّمِ ، فى مِثْلِ : ضَرَبَنى ، وَيَضْرِبُنى[3] ، وإنَّنى ، ومِنِّى ، تُسَمَّى نُونَ الوِقَايَةِ[4] .

[ضمير الفصل]

وَالمَرْفُوعُ[5] المُنْفَصِلُ[6] ، فى مِثْلِ (زَيدٌ هُوَ القَائِمُ)[7] ، وكُنْتَ أنْتَ الحاكِمَ ، وإنِّى أنَا العَالِمُ[8] ، يُسَمَّى ضَمِيرَالفَصْلِ[9] .

[ضمير الشأن]

والضَّمِيرُ الغَائِبُ الَّذِى يُفَسَّرُ بجُمْلَةٍ بَعْدَهُ ، مِثْلُ : هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وهِىَ هِنْدٌ مَلِيحَةٌ ، يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ والقِصَّةِ[10] .

---

(١) المنفصل المرفوع هو : (هو) للغائب ، و(هى) للغائبة ، و(هما) للغائبَيْنِ المذكَّرَيْنِ والمؤنثَيْنِ و(هم) للغائبينَ ، و(هنَّ) للغائبات ، و(أنتَ) للمخاطب ، و(أنتِ) للمخاطبة ، و(أنتما) للمخاطَبَيْنِ المذكَّرَيْنِ والمؤنثَيْنِ ، و(أنتم) للمخاطَبِيْنَ ، و(أنتنَّ) للمخاطبات . و(أنا) للمتكلّم المذكر والمؤنث ، و(نحن) للمتكلّمين .

(٢) المنصوب المنفصل هو : (إياه) ، و(إياها) ، و(إياهما) و(إياهم) و(إياهنَّ) ، للغائب . و(إياكَ) و(إياكِ) ، و(إياكما) ، و(إياكم) ، و(إياكنَّ) ، للمخاطب ، و(إيّاىَ) ، و(إيّانا) للمتكلّم .

(٣) فى : ح : (والمضارع) مكان (ويضربنى) .

(٤) أشار بقوله : (ضربنى) إلى أن نونَ الوقاية تلزم جميع أمثلة الماضى المتصل بياء المتكلّم . وأشار بقوله : (يضربُنى) إلى أنّ هذه النون تلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب كالأفعال الخمسة ، وذلك حين تتصل بياء المتكلّم . وأشار بقوله : (إنّنى) ، إلى (إنَّ) وأخواتها ، ودخول نون الوقاية جائز فيها . أما (منْ) فالمختار فيها دخول نون الوقاية عليها .

(٥) فى الأصل : (فالمرفوع) ، وما أثبته من باقى النسخ .

(٦) فى ح : (المتصل) وهو تحريف .

(٧) مابين القوسين ساقط فى : ح .

(٨) مثل المصنف لضمير الفصل بين المبتدأ أو الخبر قبلَ دخول العوامل ، ومثّل له بعد دخولها فى قوله : (كنتَ أنت الحاكم) إشارة إلى باب (كان) وأخواتها ، وبقوله : (إنّى أنا العالم) إشارة إلى باب (إنَّ) وأخواتها . ومن العوامل الداخلية على المبتدأ والخبر (ظنَّ) وأخواتها ، و(ما) الحجازيّة ، تقول مع ضمير الفصل : ظننته هو الكريمَ ، وما زيدٌ هو القائم . انظر شرح الكافية : ٢٤/٢ .

(٩) هذا فى اصطلاح البصريين . أما الكوفيون فيسمونه عِمَاداً . انظر الإنصاف : ٧٠٦/٢ ، وشرح الكافية : ٢٤/٢ .

(١٠) فى : ق ، ح : (وضمير القصّة) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[أسماء الإشارة]

وَمِنْهُ أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ[1]، مِثْلُ : « ذَا » لِلمُذَكَّرِ، (وَمُثَنَّاهُ)[2] « ذَانِ » /١٢ ب و « ذَيْنِ »، و « تَا »، و (تِى)[3] لِلمُؤَنَّثِ. وَمُثَنَّاهُمَا : « تَانِ »، و « تَيْنِ »، وَجَمْعُهُمَا « أُوْلَاءِ ».

(وَقَدْ تُصَدَّرُ بِحَرْفِ التَّنْبِيْهِ، مِثْلُ : هذَا، وهاتَا، وهؤُلَاءِ)[4]. وَقَدْ يَلْحَقُهَا كَافُ الخِطَابِ، مِثْلُ : ذاكَ، وتاكَ، وأُولئِكَ.

[الموصـــولات]

وَمِنْهُ المَوْصُلاتُ[5]، وَهِىَ : الَّذِى (لِلمُذَكَّرِ)[6]، والَّتِى (للمُؤَنَّثِ)[7]، واللذان واللَّذَيْنِ، واللَّتَانِ، واللَّتَيْنِ[8]، والَّذِيْنِ، واللَّاتِى، ومَنْ، ومَا[9]، والأَلِفُ واللَّامُ، فى مَثَلِ : الضَّارِبُ، والضَّارِبُهُ[10].

ولابُدَّ لِلْمَوْصُولِ مِنْ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ، تُسَمَّى صِلَةً[11]، وعائدٍ فيها. وقد يُحْذَفُ مِثْلُ : الَّذِى ضَرَبْتُ فى الدَّارِ[12]. وَقَدْ يُعَدُّ فى[13] المَوْصُولَاتِ ذَا، فى: مَاذَا[14] صَنَعْتَ[15]؟.

---

(١) أى الثانى من أقسام المبنى أسماء الإشارة.
(٢) (ومثناه) : ساقطة فى : ق
(٣) زيادة من : ق. وفى : ح : (وتى، وذى، وذه، وتهى، وذهى، وذات)
(٤) ما بين القوسين زيادة من : د
(٥) أى الثالث من أقسام المبنى الموصلات.
(٦) زيادة من : ق
(٧) زيادة من : ق
(٨) فى المثنى من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة خلاف بين النحاة فى البناء والإعراب. انظر شرح الكافية : ٣١/٢.
(٩) فى ق ، ح : (وما ومَنْ).
(١٠) جعل المصنف الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل أو المفعول اسماً موصولاً، وهو مذهب جمهور النحاة، ويرى المازنى أنه موصول حرفى. انظر شرح الكافية : ٣٧/٢.
(١١) والجمهور على أنَّهُ لا محلَّ للصلة من الإعراب. انظر شرح الكافية : ٣٩/٢.
(١٢) انظر شرح المفصّل لابن يعيش : ١٥٢/٣.
(١٣) فى ق : (من).
(١٤) فى الأصل : (فيما إذا) وهو تحريف.
(١٥) أجاز الكوفيون كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد (ما) الاستفهامية. ولم يجوّز البصريون ذلك إلّا فى (ذا) بعد (ما) الاستفهامية. وفى نحو (ماذا صنعت) يجوز أن تكون (ذا) موصولة ويجوز أن تكون زائدة. انظر شرح الكافية : ٤٢/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[أسماء الأفعال]

وَمِنْهُ أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ[1]، كَنَزَالِ، بمعْنَى انْزِلْ[2]، وهَيْهَاتِ بمعنى بَعُدَ

[أسماء الأصوات]

وَمِنْهُ أَسْمَاءُ الأَصواتِ[3]، /١٣ أ كَغَاقِ ونَخٍّ[4]

[المركبـــات]

وَمِنْهُ المُرَكَّبَاتُ[5]، نَحْوُ: خَمْسَةَ عشَرَ.

[الغايـــات]

(وَمِنْهُ)[6] الغَايَاتُ[7]، مِثْلُ: قبلُ وبَعْدُ.

[كم الاستفهاميـــة]

وَمِنْهُ كَم الاسْتِفْهَامِيَّة[8]، وتُمَيَّزُ بِمَنْصُوبٍ مُفْرَدٍ، مِثْلُ: كَمْ دِرْهَماً مَالُكَ[9]؟

---

(١) أى الرابع من أقام المبنىّ أسماء الأفعال.

(٢) بعدها فى ق: (وهو قياس من الثلاثى).

(٣) أى الخامس من أقسام المبنى أسماء الأصوات. ولو أسقط لفظ (الأسماء) لكان أحسن، لأنّ النحاة دأبوا على تسميتها بالأصوات.

(٤) أشار إلى أقسام الأصوات، فمنها أصوات صادرة عن الحيوانات (كغاقِ) وهو صوت الغراب، ومنها أصوات يصوّت بها للحيوانات عند طلب شىء منها نحو (نَخّ) وهو صوت عند إناخة البعير.

(٥) أى السادس من أقسام المبنىّ المركبات، وَمَثَّلَ له بخمسةَ عشَرَ اكتفاءً واقتصاراً. انظر شرح الكافية: ٨٤/٢ وما بعدها.

(٦) (ومنه) ساقطة فى: ق.

(٧) أى السابع من أقسام المبنىّ الغايات، وأراد بالغايات ما قُطِعَ عن الإضافة مع إرادة المضاف إليه، وبُنِى على الضم من الظروف وغيرها، نحو: قبلُ، وبعدُ، وفوقُ، وتحتُ، وأمامُ، وقدامُ، ووراءُ، وعلُ، واوّلُ، وحسبُ وليس غيرُ. وانظر المفصّل لابن يعيش: ٨٥/٤.

(٨) أى الثامن من أقسام المبنىّ كم الاستفهامية. وانظر شرح الكافية: ٩٦/٢.

(٩) فى: د: (لك) مكان (مالك).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[كم الخبريـــة]

(وَمِنْهُ)[1] الْخَبَرِيَّةُ[2]، وتُمَيَّزُ بِمَجْرُورٍ مُفْرَدٍ، أَوْ مَجْمُوعٍ، مِثْلُ : كَمْ دِرْهَمٍ، أَوْ دَرَاهِمَ أَخَذْتَ؟

[المبنىّ من الظروف]

وَمِنْهُ[3] إِذَا[4]، لِلْمُسْتَقْبَلِ، وإِذْ[5]، لِلْمَاضِى، وَأَيْنَ[6]، وأَنَّى[7]، ومَتَى[8] وأَيَّانَ[9]، وكَيْفَ[10]، ولَدَىَ، ولَدُنْ[11]، وقَطْ، وعَوْضُ[12]، ومُذْ، ومُنْذُ[13].

[المعرفة والنكرة]

فَصْلٌ:

الْمَعْرِفَةُ : مَا وُضِعَ لِلاسْتِعْمالِ فى مُعَيَّنٍ، والنَّكِرَةُ بِخِلَافِهِ.

[أنواع المعارف]

والمَعَارِفُ : الْمُضْمَرَاتُ، (والأَعْلَامُ)[14]، وأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، والمَوْصُولاتُ، والمُعَرَّفُ باللاَّمِ، أَوِ النِّدَاءِ[15]، أَوِ الإِضَافَةِ.

---

(١) ساقطة فى : د، ح.

(٢) أى من أقسام المبنى كم الخبرية. وانظر شرح الكافية : ٩٧/٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٦/٤ - ١٢٧.

(٣) أى ومن المبنىّ.

(٤) انظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ٩٥/٤ وما بعدها، والمغنى : ص ١٢٠ وما بعدها.

(٥) انظر ابن يعيش : ٩٥/٤ وما بعدها، والمغنى : ص ١١١ وما بعدها.

(٦) انظر ابن يعيش : ١٠٤/٤. وشرح الكافية : ١١٦/٢.

(٧) انظر ابن يعيش : ١١٠/٤، وشرح الكافية : ١١٦/٢.

(٨) انظر ابن يعيش : ١٠٤/٤، وشرح الكافية : ١١٦/٢، والمغنى : ٤٤٠.

(٩) انظر ابن يعيش : ١٠٦/٤، وشرح الكافية : ١١٦/٢.

(١٠) انظر ابن يعيش : ١٠٩/٤، وشرح الكافية : ١١٧/٢، والمغنى : ٢٧٠.

(١١) انظر ابن يعيش : ١٠٠/٤ وما بعدها، وشرح الكافية : ١٢٣/٢، والمغنى : ٢٠٧.

(١٢) انظر ابن يعيش : ١٠٧/٤، وشرح الكافية : ١٢٥/٢، والمغنى : ٢٣٣.

(١٣) انظر ابن يعيش : ٩٣/٤، وشرح الكافية : ١١٧/٢ وما بعدها، والمغنى ٤٤١.

(١٤) زيادة من : ق، د.

(١٥) نحو : يا رجل، فإنه تعرّف حين أصبح مقصوداً بالنداء، ومَنْ لم يعده من النحويين فى المعارف، فلكونه فرع المضمرات، لأنه وقع عندهم موقع كاف الخطاب. (انظر شرح الكافية : ١٣١/٢).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أَسْمَاءُ العَدَدِ

أُصُولُهَا وَاحِدٌ[1] إِلَى عَشْرَةٍ، وَمائَةٌ وأَلْفٌ. وَالبَاقِي يحصلُ بِتَرْكِيبٍ، مِثْلُ: أَحَدَ عَشَرَ، (إِلى تِسْعَةَ عَشَرَ)[2]. أَوْشِبْهِ جَمْعٍ /١٣ ب مِثْلُ: عِشْرِيْنَ، إِلى تِسْعِيْنَ. أَوْعَطْفٍ، مِثْلُ: أَحَدَ وعِشْرين. أو تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ، مِثْلُ: مائَتَيْنِ، ومِئَاتٍ، وألفَيْنِ، وَأُلُوفٍ.

وَمُمَيِّزُ ثَلاَثَةٍ إلى عَشْرَةٍ مَجْرُورٌ مَجْمُوعٌ. وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وتِسْعِيْنَ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ. ومُمَيِّزُ مائةٍ وألفٍ مجرورٌ مُفْرَدٌ.

وثلاثةٌ إلى عَشْرَةٍ تكونُ لِلمُذَكَّرِ بالتَّاءِ، مِثْلُ: ثَلاَثَةِ رجالٍ، ولِلمُؤَنَّثِ بُدونِها، مِثْلُ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ.

وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنَ اسْمِ العَدَدِ صِيْغَةُ فَاعِلٍ، مِثْلُ: ثَالِثِ اثْنَيْنِ، بِمَعْنَى: مُصَيِّرُهُمَا ثَلاَثَةً، وثَالِثِ ثَلاَثَةٍ، بمعنى: وَاحِدٌ مِنْهَا[3].

[المؤنث]

المُؤَنَّثُ: قَدْ يَكُونُ بالتَّاءِ لَفْظاً، مِثْلُ: غُرْفَةٍ[4]، /١٤ أ أَوْ تَقْدِيراً، مِثْلُ: أَرْضٍ[5] (وَسَماءٍ)[6]، وَهُو سَمَاعِيٌّ. وَقَدْ يَكُونُ بأَلِفٍ مَقْصُورَةٍ، مِثْلُ: بُشْرَى، أَوْ مَمْدُودَةٍ[7]، مِثْلُ: صَحْرَاءَ. وَقَدْ يَكُونُ بالوَضْعِ (لِمؤنَّثٍ)[8]، مِثْلُ: هِنْدٍ.

[أحكام تأنيث الفعل المسند إلى المؤنث]

والفِعْلُ المُسنَدُ إِلَى المُؤَنَّثِ، يَكُونُ بالتَّاءِ، مِثْلُ: قَامَتْ هِنْدٌ. وَقَدْ تُتْرَكُ

---

(١) فى: د: (واحدة) وهو تحريف.

(٢) زيادة من: ح.

(٣) لمزيد الاطلاع انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/١٥-٣٦، وشرح الكافية: ٢/١٤٦-١٦١ وشرح الأشمونى، باب العدد: ٢/٣٦٧-٣٨٣.

(٤) هذا مثال المؤنث غير الحقيقىّ الذى تظهر فيه التاء. ومثال المؤنث الحقيقى: فاطمة، وضاربة.

(٥) هذا مثال المؤنث غير الحقيقى الذى تقدّر فيه التاء. ومثال المؤنث الحقيقى: زينب وسعاد.

(٦) زيادة من: ق.

(٧) فى ق: (أو بألف ممدودة).

(٨) ساقطة فى: ح.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لِفَصْلٍ[1]، مِثْلُ : قَامَ اليومَ هِنْدٌ، أَوْ لِكَوْنِ الـمُؤَنَّثِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ، مِثْلُ : طَلَعَ الشَّمْسُ[2].

الجَمْعُ[3]

مِنْهُ مُكَسَّرٌ، تَغَيُّرُ بِنَاءُ وَاحِدِهِ[4]، كَرِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ، وَمِنْهُ صَحِيحٌ[5] لِلْمُذَكَّرِ، مِثْلُ: مُسْلِمُونَ، أَوْ لِلْمُؤَنَّثِ، مِثْلُ : مُسْلِمَاتٍ.

المَصْدَرُ

المَصْدَرُ لِلثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ سَمَاعِيٌّ، مِثْلُ: الضَّرْبِ، والخُرُوجِ، ولِغَيْرِهِ قِيَاسِيٌّ، كدَحْرَجَ/١٤ ب دَحْرَجَةً، وأَكْرَمَ إِكْرَامًا، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا[6].

[إعمال المصدر]

وَهُوَ فِى العَمَلِ كفِعْلِهِ، إلّا أنَّ مَعْمُولَهُ لا يَتَقَدَّمُ عليهِ[7]. وفَاعِلُهُ يُحْذَفُ ولا يُضْمَرُ فِيه، مِثْلُ: أَعْجَبَنِى ضربٌ زَيْدًا[8]. ويجوزُ إِضَافَتُهُ إلى كُلٍّ مِنَ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ، كـ «دَقُّ القَصَّارِ الثوبَ، و ضَرْبُ اللِّصِّ الجَلّادُ».

اسْمُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ

يَعْمَلُ كلٌّ مِنْهُمَا عَمَلَ فِعْلِهِ، بِشَرْطِ مَعْنَى الحَالِ والاسْتِقْبَالِ والاعْتِمَادِ عَلَى

---

(١) فى د : (مترك الفصل) وهو تحريف. والمعنى : وقد تُتْرَكُ التاء لفصل. انظر شرح الكافية : ١٧٠/٢.

(٢) وإلحاق العلامة فى مثل هذا أجود. فإن كان المؤنثَ المسندُ إلى الفعل ضميراً عائداً على مؤنث غير حقيقى، فالعلامة لازمة، نحو: الشمس طلعتْ.

(٣) أهمل المصنف ذكر المثنى ها هنا، واقتصر على الجمع.

(٤) فى د : (الجمع يُكَسَّرُ بناءُ واحِدِهِ).

(٥) يريد الجمعَ السَّالِمَ. انظر شرح الكافية : ١٧٩/٢ وما بعدها.

(٦) مصادر غير الثلاثى كلها مقيسة. وذكر المصنف ما ورد منها على وزن (فَعْلَلَ) كدحرج، و (أَفْعَلَ) كأكرم، و (تفعلل)، وهو مزيد الرباعىّ، كتدحرج. انظر شرح الكافية ١٩٢/٢.

(٧) ولا يرى الرضىّ مانعًا من تقدّم معموله عليه ـ انظر شرح الكافية: ١٩٥/٢.

(٨) فى . ح (أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً) والصحيح ما أثبتُهُ لأنّ المصنف أراد التمثيل لمصدر حذف فاعله دون أن يضمر فيه. انظر أصول ابن السراج : ١٦٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، أَوْ حَرْفِ[1] النَّفْيِ، مِثْلُ: أَقَائِمٌ (زَيْدٌ)[2]، أَوْ مَا قَائِمٌ أَخَوَاكَ[3]، أَوْ عَلَى الْمُبْتَدَإِ، مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ، أَوْ ذِي الحالِ، مِثْلُ: لَقِيتُ زَيْدًا ضَارِبًا غُلَامَانُهُ عَمْرًا، أَوِ الْمَوْصُوفِ، مِثْلُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ. /١٥ أ فَإِنْ دَخَلَ اللَّامُ (عَلَى اسْمِ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ)[4]، [مِثْلُ:][5] جَاءَنِي الضَّارِبُ أَبُوهُ، والمَضْرُوبُ أَخُوهُ، فَلَا شَرْطَ.

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ

لَا يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهَا إِلَّا الاعْتِمَادُ، أَوِ اللَّامُ، مِثْلُ: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ[6]، وَجَاءَنِي الحَسَنُ وَجْهُهُ.

والثَّلَاثَةُ[7] يجوزُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْمَعْمُولِ، مِثْلُ: قَاعِدُ الغِلْمَانِ، ومَضْرُوبُ الإِخْوَانِ، وحَسَنُ الوَجْهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُ الفَاعِلِ مُتَعَدِّيًا، (فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ)[8].

اسم التفضيل

لَا يُشْتَقُّ إِلَّا مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ[9]، لَيْسَ بِلَوْنٍ، ولَا عَيْبٍ[10]، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا

---

(١) فى ق : (أو على حرف).

(٢) زيادة من : ح.

(٣) فى ح : (أخاك) مكان (أخواك). وهو تحريف.

(٤) ما بين القوسين زيادة من : ح.

(٥) زيادة اقتضاها السياق.

(٦) فى ق : (حسن الوجه).

(٧) أى اسم الفاعل، والمفعول، والصف المشبّهة.

(٨) ما بين القوسين ساقط فى : ح.

والمقصود باسم الفاعل المتعدى، اسم الفاعل من الفعل المتعدّى، فهذا لا يجوز إضافته إلى فاعله. فإذا قلت: زيدٌ ضاربُ غلامُهُ عمراً، ثم حذفتَ المفعول به، لم يجز إضافة (ضارب) إلى فاعلِهِ اتفاقًا، لئلّا يشتبه بالمفعول، أما اسم الفاعل اللازم فإنه يجوز إضافته إلى فاعله، تقول: زيدٌ خارجُ الغلام، وشامخ النَّسَبِ، وانظر شرح الكافية : ٢/٢١١.

(٩) فى ق، ح : (من ثلاثىّ مجرد).

(١٠) فلا يصاغ اسم التفضيل من (حمر، وعور).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مَعَ (مِنْ)[1]، أَوِ اللاَّمِ، أَوِ الإِضَافَةِ، مِثْلُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، أَوِ الأَفْضَلُ، أَوْ أَفْضَلُ النَّاسِ. إِلاَّ إِذَا عُلِمَ، مِثْلُ: اللَّهُ أَكْبَرُ[2].

وَلاَ يَكُونُ الْمُسْتَعْمَلُ بِمِنْ، إِلاَّ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا[3]. و[4] باللاَّمِ إِلاَّ مُطَابِقًا/١٥ ب

وفى الإِضَافَةِ يجوزُ الوَجْهَانِ[5].

القِسْمُ الثَّانِى

فى الفِعْلِ:

[الماضى]

أَمَّا المَاضِى فَيُبْنَى[6] عَلَى الفَتْحِ، إِلاَّ إِذا لَحِقَهُ واوُ (الضَّمِيرِ)[7]، فَيُضَمّ، أَوِ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ المُتَحَرِّكُ، فَيُسَكَّن.

[المضارع]

وأَمَّا المُضَارِعُ، فَيُعْرَبُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ التَّأْكِيدِ، أَوْ نُونُ جَمَاعَةِ النِّساءِ[8].

وإِعْرَابُهُ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وجَزْمٌ، فالرَّفْعُ بالضَّمَّةِ[9] لَفْظًا، فى مثلِ: يَضْرِبُ، أَوْ تَقْدِيرًا[10]، فى مثلِ: يَغْزُو، ويَرْمِى، ويَخْشَى، وبالنُّونِ[11] فى مثلِ: يَفْعَلاَنِ، وتَفْعَلاَنِ ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ.

---

(١) فى الأصل (إلا بمن)، وما أثبته من باقى النسخ.

(٢) لأنه قد عُلِمَ أنه تعالى أكبر من كلّ شىء. وانظر شرح الكافية : ٢١٧/٢.

(٣) تقول : زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، والزيدان أفضل من عمرٍو، والهندان أفضل من عمرٍو، والزيدون أفضلُ من عمرٍو، والهندات أفضل من عمرٍو.

(٤) فى الأصل) (أو).

(٥) أحدهما استعماله كالمجرد، فلا يطابق ما قبله، والثانى كالمقرون باللام فتجب مطابقته.

(٦) فى : ق : (فبنى).

(٧) ساقطة فى : ق.

(٨) يريد أنّ المضارع يُبنى إذا اتصلت به نون التوكيد، أو نون النسوة، فيبنى مع الأولى على الفتح، ومع الثانية على السكون.

(٩) فى : ح (بالضم).

(١٠) فى : ح : (والرفع بالضمة تقديراً).

(١١) فى : ح : (والرفع بالنون).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والنَّصْبُ بالفَتْحِ (لَفْظًا)[1]، فى مِثْلِ: لَنْ يَضْرِبَ، ويَغْزُوَ، ويَرْمِىَ، أَوْ تَقْدِيرًا فى مثلِ: يَخْشَى، وبِحَذْفِ النُّونِ فى الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ.

والجَزْمُ بِحَذْفِ الحَرَكَةِ فى الصَّحِيحِ، واللَّامِ فى المُعْتَلِّ[2]، والنُّونِ/١٦ أ فى الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ.

فالمَرْفُوعُ مَا تجرَّدَ عَنِ الجَازِمِ والنَّاصِبِ[3]، مِثْلُ: يَقُومُ زَيْدٌ.

والمَنْصُوبُ مَا وَقَعَ بعد أَنْ، مِثْلُ: أُرِيْدُ أَنْ يَخْرُجَ[4]، ولَنْ، مِثْلُ: لَنْ أَبْرَحَ[5]، وإِذَنْ، مِثْلُ: إِذَنْ (تَدْخُلَ الجَنَّةَ)[6]، وكَىْ، مِثْلُ: أَسْلَمْتُ كَىْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ[7]، وحَتَّى، مِثْلُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ[8]، ولَامِ كَىْ، مِثْلُ: أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ الجَنَّةَ[9]، ولَامِ الجُحُودِ[10]، مِثْلُ: «ومَا كانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ»[11]، والفاء[12] إِذَا كانَ قَبْلَهَا[13] أَمْرٌ، مِثْلُ: زُرْنِى فَأَزُورَكَ[14]، أَوْ نَهْىٌ، مِثْلُ: لَا تَشْتِمْنِى فَأَشْتِمَكَ، أَوِ اسْتِفْهَامٌ، مِثْلُ: أَيْنَ بَيْتُكَ فأَزُورَكَ، (أَوْ نَفْىٌ، مِثْلُ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا)[15]، أَوْ

---

(١) (لفظًا) ساقطة فى : ق.

(٢) أى وبحذفِ اللام فى المعتل الآخر، نحو : لم يرضَ، ولم يدعُ، ولم يرمِ.

(٣) انظر فى رافع المضارع : الإنصاف : ٢/٥٥٠.

(٤) فى ق : (تخرجَ).

(٥) فى ح : (أبرح الأرض).

(٦) ما بين القوسين ساقط فى : ح.

(٧) و (كى) هنا للسببية، أى ما قبلها سبب لما بعدها، كالإسلام سبب لدخول الجنة.

(٨) انظر الإنصاف : ٢/٥٩٧.

(٩) يريد بلام كى لام التعليل، وانظر فى ناصب المضارع بعدها الإنصاف : ٢/٥٧٥.

(١٠) وهى المسبوقة بالكون الماضى المنفى، وسميت لام الجحود لملازمتها للجحد، وهى النفى، وانظر المغنى : ص٢٧٨.

(١١) الأنفال : ٣٣.

(١٢) وهى فاء السببية: وسُمّيت بذلك، لأنها تدل على أنّ ما قبلها سبب فى حصول ما بعدها. وانظر فى ناصب المضارع بعدها الإنصاف : ٢/٥٥٧.

(١٣) فى ح : (ما قبلها)، وفى د : (قبله).

(١٤) فى ح : (فأكرمك) مكان (فأزورك).

(١٥) ما بين القوسين ساقط فى : ق، ح. وفى الأصل: (ما يأتينا فحدثنا) . فحدّث هنا تصحيف وتحريف فـ(يأتينا) تصحيف (تأتينا)، و (فحدثنا) تحريف عن (فتحدثنا). والتصحيح عن (د). وانظر المغنى : ٢٢٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تَمَنٍّ، مِثْلُ: لَيْتَ لِى مَالاً فَأُنْفِقَهُ، أَوْ عَرْضٍ، مِثْلُ: أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا[1].
وَ «واوِ» الصَّرْفِ[2]، مِثْلُ: لَا تَأْكُلِ /١٦ ب السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ، و أَوْ بِمَعْنَى: إِلَى أَنْ، (أو إِلَّا)[3]، مِثْلُ: لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِى حَقِّى.

[المضارع المجزوم]

والمَجْزُومُ مَا وَقَعَ بَعْدَ: لَمْ، ولَمَّا[4]، ولامِ الأَمْرِ، ولَا النَّهْىِ[5]، وَكَلِماتِ الشَّرْطِ، وهى: إِنْ، ومَا[6]، ومَنْ، ومَهْمَا، وإِذْمَا، وحَيْثُمَا، وأَيْنَ، ومَتَى، وأَىّ، وأَنَّى، مِثْلُ: إِنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ، ومَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ، وهكذا إلى الآخرِ.
ويُسَمَّى (الفِعْلُ)[7] الأولُ شَرْطًا، والثّانى جَزَاءً[8]. وإذا كانَ الجزاءُ وَحْدَهُ مُضَارِعًا، جازَ رَفْعُهُ، مِثْلُ: إِنْ جِئْتَنِى أُكْرِمُكَ[9].
وَقَدْ يُحْذَفُ الشَّرْطُ[10]، (فَيَبْقَى)[11] المُضَارِعُ مَجْزُومًا بـ «إِنْ» المُقَدَّرَةِ[12]، وذلك فى جَوَابِ الأَمْرِ، والنَّهْىِ، والاسْتِفْهَامِ، والتَّمَنِّى، والعَرْضِ، مِثْلُ: أَسْلِمْ

---

(١) انظر المرتجل لابن الخشاب : ص ٢٠٨.
(٢) فى : د، ح : (العطف) و (واو الصرف) اصطلاح الكوفيين . انظر الإنصاف : ٥٥٥/٢.
(٣) زيادة من : ح . وانظر المرتجل : ص ٢٠٧.
(٤) مثل قوله تعالى: «لم يَلِدْ ولم يُوْلَدْ» وقوله «ولـمَّا يَعْلَم اللهُ الذين جاهدوا منكم»، ويشتركان فى الحرفية، والاختصاص بالمضارع، ونفيه، وجزمه، وقَلب معناه إلى الماضى. انظر شرح الكافية: ٢٥١/٢، والمغنى: ٣٦٥، ٣٦٧.
(٥) انظر شرح الكافية : ٢٥١/٢، والمغنى : ص ٢٩٤، ٣٢٣.
(٦) وهما حرفان باتفاق، والباقى أسماء إلّا (إذْ ما) فهى حرف عند سيبويه، و (مهما) فهى حرف عند السهيلى. انظر: سيبويه: ٥٦/٣ ـ ٥٧، وأوضح المسالك: ٢٠٤/٤ ـ ٢٠٥، والمغنى: ٤٣٥.
(٧) زيادة من : ح.
(٨) بعد أنْ فرغ المصنف مما يجزم فعلاً واحداً، انتقل إلى ما يجزم فعلَيْن، يُسَمَّى الأولُ شرطاً، والثانى جزاءً.
(٩) والجزمُ أكثر. وعند الكوفيين يجب الرفع، لأنّ الجزم فى الجواب للجوار، فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب. انظر : شرح الكافية : ٢٦١/٢.
(١٠) فى : ح : (الفعل) مكان (الشرط) . والحذف الذى ذكره المصنف هنا هو : حذف الشرط مع الأداة.
(١١) (فيبقى) ساقطة فى : ح.
(١٢) وهو مذهب جمهور النحاة . ومذهب الخليل أنّ انجزام الجزاء بهذه الأشياء، لا بإنْ مقدّرة. انظر شرح الكافية: ٢٦٥/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تَدْخُلِ الجَنَّةَ، ولاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ[1]، وأَيْنَ بَيْتُكَ/١٧ أ أَزُرْكَ، ولَيْتَ لى مَالاً أُنْفِقُهُ، وألاَ تَنْزِلُ تُصِبْ خَيْراً[2].

[فعل الأمر]

وأَمَّا الأَمْرُ بِالصِّيغَةِ، فَكَالمَجْزُومِ[3]، إلاّ أَنَّهُ مَبْنِىٌّ.

[أفعال القلوب]

وَمِنَ الأَفْعَالِ: أَفْعَالُ القُلوبِ، [وَهِى][4]: عَلِمْتُ، وظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وزَعَمْتُ، ورَأَيْتُ، ووَجَدْتُ. تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ هُمَا فى الأَصْلِ مُبْتَدَأٌ وخَبَرٌ[5].

[التعليق والإلغاء]

وإِذَا تَوَسَّطَتْ، أو تَأَخَّرَتْ، جَازَ رَفْعُ الاسْمَيْنِ، مِثْلُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ[6]، (وزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُهُ)[7]، ويَجِبُ ذلكَ فِيمَا قَبْلَ الاسْتِفْهَامِ، مِثْلُ: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ، (وأَيُّهُم أَخُوكَ)[8]. ويُسَمَّى تَعْلِيقاً[9].

---

(١) فى : ق، د: (الجنّة) مكان (النّار) . ولعلّ المصنف ذهب مذهب الكسائى فى جواز أن يضمر المثبت بعد: النفى، فيجوز عنده أن تقول: (لا تكفر تدخل النار)، أى لا تكفر إنْ تكفر تدخل النار. انظر شرح الكافية : ٢٦٧/٢.

(٢) انظر : الإيضاح العضدى، لأبى علىّ الفارسى: ص ٣٢٢، وشرح الكافية : ٢٦٥/٢، وشرح شذور الذهب: ٣٤٤ وما بعدها.

(٣) أى كآخر المجزوم فى حذف الحركة وحرف العِلّة والنون.

(٤) زيادة اقتضاها السياق.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧٧/٧ وما بعدها. وشرح الكافية : ٢٧٦/٢ وما بعدها.

(٦) فى د : (قاب) وهو تحريف.

(٧) ما بين القوسين ساقط فى : ق، ح ـ وأشار هنا إلى جواز الإلغاء والإعمال، فإذا توسط الفعل بين المفعولين، فالإلغاء والإعمال هنا سواء. وإن تأخّر عنهما فالإلغاء أرجح. انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨٤/٧.

(٨) ما بين القوسين ساقط فى : ح.

(٩) وهو إبطال العمل لفظًا لا محلاً. أما الإلغاء فهو إبطاله لفظًا ومحلاً. وأشار إلى وجوبه فيما إذا وقع بعد الفعل ماله الصدارة كالاستفهام. انظر ابن يعيش : ٨٦/٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَقَدْ يَكُونُ عَلِمْتُ بمعنى: عَرَفْتُ، ورَأَيْتُ بمَعْنى: أَبْصَرْتُ[1]، وظَنَنْتُ بمعنى: اتَّهَمْتُ، ووَجَدْتُ بمعنى: أَصَبْتُ، فَتَتَعَدَّى[2] إلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ.

الأفعال الناقصة

وَمِنْهَا/١٧ ب الأَفْعَالُ[3] النَّاقِصَةُ، وهِيَ: كانَ، وصارَ، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وأَضْحَى، وظَلَّ، (و باتَ)[4]، وآضَ، وعَادَ[5]، وغَدَا، ورَاحَ، ومازَالَ، ومَاانْفَكَّ، وما بَرِحَ، وما فَتِئَ، وما دَامَ، ولَيْسَ، [وكلُّهَا][6] (تَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدإِ والخبرِ)[7]، فَتَرْفَعُ الأَوَّلَ، وتَنْصِبُ الثَّانى.

وَقَدْ يكُونُ كانَ بمعنَى: ثَبَتَ، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وأَضْحَى بمعنَى: دَخَلَ فى الصَّبَاحِ، والمَسَاءِ[8]، والضُّحَى[9]، فَتَتُمُّ (بالمرفُوع)[10].

وَقَدْ يُرْفَعُ الاسْمَانِ بَعدَ كانَ، لأَنَّ اسْمَهَا[11] ضَميرُ الشَّأْنِ، مِثْلُ، كانَ زيدٌ قائِمٌ[12].

ويَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا على أَسْمَائِهَا، مِثْلُ: كانَ[13] قَائِمًا زيدٌ، وعَلَيْهَا، مِثْلُ: قَائِمًا كانَ زيدٌ. إلّا مَا[14] فى أَوَّلِهِ «مَا» فَلَا يَجُوزُ: قَائِمًا مَازَالَ زَيْدٌ[15].

---

(١) العبارة : (ورأيت بمعنى : أبصرت) وردت فى (ق) بعد قوله : (اتّهمتُ).

(٢) فى الأصل : (فتعدّى)، وما أثبته من باقى النسخ.

(٣) فى : د : (أفعا) وهو تحريف.

(٤) (وبات) ساقطة فى : د.

(٥) وهما بمعنى (صارَ). انظر اللسان : (أيض : ١١٦/٧)، والمصباح المنير. (عاد : ٤٣٦) وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٠/٧.

(٦) زيادة اقتضاها السياق.

(٧) ما بين القوسين ساقط فى : ق.

(٨) فى : ق : (وفى المساء).

(٩) فى : ق : (وفى الضحى).

(١٠) (بالمرفوع) ساقطة فى : ح.

(١١) فى الأصل : (اسمه) وما أثبته من باقي النسخ.

(١٢) والمبتدأ والخبر بعدها فى محلّ نصب خبرها.

(١٣) فى : د : (كاد) وهو تحريف.

(١٤) فى : ق : (مما) وهو تحريف.

(١٥) استثنى ما فى أوله (ما) فلا يجوز فيه تقديم الخبر، وهو مذهب البصريين، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين - وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. انظر الإنصاف: ١٥٥/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[أفعال المقاربة]

وَمِنْهَا أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ، وَهِيَ: عَسَى، وكَادَ، /١٨ أ وكَرَبَ وأَوْشَكَ، وجَعَلَ، وطَفِقَ، وأَخَذَ.

فَخَبَرُ عَسَى مُضَارِعٌ مَعَ «أَنْ»، مِثْلُ: عَسَى زيدٌ أنْ يخرُجَ[1]. وخبرُ «كادَ» بِدُونِهَا[2]، مِثْلُ: كادَ زيدٌ يخرجُ. وفى «أَوْشَكَ».. يجوزُ الأَمْرانِ. (والبَوَاقِى مِثْلُ كادَ)[3]. وَقَدْ يكُونُ «كادَ» مَعَ «أنْ»، و «عَسَى» بدُونِهَا[4]. وقَدْ يُجْعَلُ «أنْ» مَعَ المُضَارِعِ فاعلَ «عَسَى»، فَيُسْتَغْنَى عَنِ الخَبَرِ، مِثْل: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ[5].

أَفْعَالُ الَمدْح وِالذَّمِ

وهى: نِعْمَ، وبِئْسَ، وسَاءَ.

ويُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ فَاعِلُهَا مُعرَّفًا باللَّامِ[6]، أَوْ مُضَافًا إليه[7]، أَوْ مُضْمَرًا مُمَيَّزًا بِنَكِرَةٍ[8].

[المخصوص بالمدح أو الذم]

وَبَعْدَهُ[9] مَرْفُوعٌ عَلَى الابْتَدَاءِ، وَيُسَمَّى المَخْصُوصَ بالمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ[10]، مِثْلُ:

---

(١) وتكون «عسى» بمعنى: قارب، فزيد اسم (عسى)، وموضع (أنْ) مع الفعل نصب، لأنه خبرها. وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١٥/٧ وما بعدها.

(٢) وهو الأصل فى (كادَ)، لأنّ المراد بها قرب حصول الفعل فى الحال. انظر ابن يعيش: ١٢١/٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط فى: ق.

(٤) أى: قد تُشَبَّه (عسى) بكاد، فينزع من خبرها (أنْ)، وقد تشبَّه (كاد) بعسى فيقترن خبرها بأنْ. وانظر: ابن يعيش: ١٢١/٧.

(٥) لم يرد مبحث أفعال المقاربة فى نسخة: ح.

(٦) نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ خالدٌ، وبِئْسَ الغلامُ زيدٌ.

(٧) أى: إلى المعرَّف باللام، نحو: نِعْمَ فارسُ القوم خالدٌ.

(٨) نحو: نِعْمَ رَجُلًا محمّدٌ، ونعم فتاةً زينبُ.

(٩) أى: بعد فاعل نعم وبئس.

(١٠) الذى ذكره المصنف هو مذهب سيبويه وابن خروف وابن الباذش (انظر التصريح: ٩٧/٢). وجملة (نِعْمَ الرجلُ) خبره مقدّم. وذهب الجمهور إلى أنه خبر مبتدأ محذوف. انظر التصريح: ٩٧/٢، والأشمونى: ٤٢/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نِعْمَ الرَّجُلُ، أَوْ غُلَامُ الرَّجُلِ (زَيْدٌ)[1]، أَوْ نِعْمَ رَجُلًا/١٨ ب زَيْدٌ. وقَدْ يُحْذَفُ مِثْلُ[2]: «نِعْمَ العَبْدُ»[3].

[حَبَّذَا]

وَحَبَّذَا مِثْلُ نِعْمَ[4]، والفَاعِلُ ذَا[5]. وقَدْ يُمَيَّزُ بنكرةٍ، مِثْلُ: حَبَّذَا رَجُلًا (زَيْدٌ)[6].

فِعْلَا التَّعَجُّبِ

وَهُمَا: مَا أَفْعَلَهُ، مِثْلُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا. و «مَا» مُبْتَدأ مَوْصُولَةٌ، والخبرُ مَحْذُوفٌ. أَيْ: الَّذِى جَعَلَهُ حَسَنًا شَيءٌ عَظِيمٌ[7]. أَوِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، و «أَحْسَنَ» خَبَرٌ أَى: أَيُّ شَيءٍ جَعَلَه حَسَنًا[8].

وأَفْعِلْ بِهِ، مِثْلُ: أَحْسِنْ بزَيْدٍ، عَلَى أَنَّ الأَمْرَ بمَعْنَى الماضِى، والبَاءُ زَائِدَةٌ فِى الفاعِلِ[9]، أَىْ أَحْسَنَ زَيْدٌ، بمعنَى: صارَ ذَا حُسْنٍ[10]. أو الأمْر بمَعْنَاهُ، والبَاءُ

---

(١) زيادة من : ح.

(٢) فى : ق : (نحو) مكان (مثل).

(٣) من الآية : ٣٠ من صورة ص . والمخصوص بالمدح هنا محذوف.

(٤) فى المدح . و (لا حبّذا) مثل بِئْسَ فى الذّم.

(٥) عند المبرد وابن السراج أنَّ (حَبُّذا) مبتدأ، (والمخصوص خبره. وذهب بعضهم إلى أنَّ (حبّذا) فعل والمخصوص فاعل وعند الرّبعى أن (ذا) زائدة. انظر شرح الكافية : ٣١٩/٢.

(٦) (زيد) ساقطة فى : د.

(٧) وهو مذهب الأخفش، فما عنده معرفة ناقصة بمعنى الذى، والجملةُ بعدها صلتها، والخبر محذوف. ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها نكرة تامة بمعنى شىء، و (أحسنَ زيدًا) جملة من فعلٍ وفاعل مستتر، ومفعول به فى محلّ رفع خبر المبتدأ، وذهب الفرّاء وابن درستويه إلى أنَّ (ما) استفهامية، و (أحسن) خبر انظر شرح الكافية : ٣١٠/٢.

(٨) فى : د : (جنسا) وهو تحريف.

(٩) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وإنما زيدت الباء ها هنا، لأن إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر قبيح، لأن صيغة الأمر لا ترفع الظاهر، فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة (امرُرْ بزيد) انظر شرح الكافية : ٣١٠/٢.

(١٠) فى : د : (ذاخر) وهو تحريف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لِلتَّعْدِيَةِ، أو زَائِدَةٌ[1]. (والمَعْنَى)[2]: اجْعَلْهُ حَسَنًا، بمعنى[3]: اعْتَقِدْ حُسْنَهُ.

القَسْمُ الثَّالِثُ

فى الحُرُوفِ.

[حروف الجر]

فمِنَ العَامِلَةِ حُروفُ الجَرِّ، وهى:

مِنْ: لابْتِدَاءِ الغَايَةِ، /١٩ أ أَوِ البَيَانِ، أَوِ البَعْضِيَّةِ[4].

وإلى، وحَتَّى: لانْتِهَاءِ الغَايَةِ، وبمعنَى: مَعَ[5].

وفى: لِلظَّرْفِيَّةِ[6].

والبَاءُ: للإِلْصَاقِ، والاسْتِعَانَةِ، والمُصَاحَبَةِ، والقَسَمِ[7].

واللاَّمُ: للاخْتِصَاصِ[8].

ورُبَّ وواوُهَا للتَّقْلِيلِ[9].

والوَاوِ، والتَّاءُ: للقَسَمِ[10].

وعَنْ: للمُجَاوَزَةِ[11]. وعَلَى: للاسْتِعْلاءِ[12].

---

(١) وهو مذهب الفرّاء والزمخشرى وابن خروف. انظر شرح الكافية: ٣١٠/٢، والتصريح: ٨٨/٢.

(٢) ساقطة فى: ق.

(٣) فى: ح: (أى) مكان (بمعنى).

(٤) انظر فى معان (مِنْ) سيبويه: ٢٢٤/٤، والمقتضب: ٤٤/٤، والمغنى: ص ٤١٩ وما بعدها.

(٥) انظر فى ذلك: سيبويه: ٢٣١/٤، ١٦/٣، وأصول ابن السراج ١٥٦/١ وما بعدها، والمغنى: ٤٠١، ١٦٦.

(٦) انظر فى ذلك سيبويه: ٢٢٦/٤، والمقتضب: ١٣٩/٤، والمغنى: ٢٢٣.

(٧) انظر: ٢١٧/٤، والمقتضب: ١٤٢/٤، والمغنى: ١٣٧ وما بعدها.

(٨) انظر سيبويه: ٢١٧/٤، والمقتضب: ١٤٣/٤، والمغنى: ٢٧٥ وما بعددها.

(٩) انظر سيبويه: ٤٢٧/١، ٥٤/٢ ـ ٥٦ـ، ٢٧٤، ٢٨١، ٩/٣، ١٠٤، ٤٩٨ ـ وانظر المقتضب: ١٣٩/٤ ـ ١٤٠، وأصول ابن السراج: ٥٠٧/١، والمغنى: ص ١٧٩ و ما بعدها.

(١٠) انظر سيبويه: ٢١٧/٤، والمغنى: ٤٧٣، ١٥٧.

(١١) انظر سيبويه: ٢٢٦/٤. والمغنى: ١٩٦ وما بعدها.

(١٢) انظر سيبويه: ٢٣٠/٤، والمغنى: ١٩٠ وما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والكافُ : للتَّشْبِيهِ[1].

ومُذْ، ومُنْذُ : للزَّمَانِ[2].

وحَاشَا، وعَدَا، وخَلاَ: للاسْتِثْنَاءِ[3].

الحرُوفُ المُشَبَّهَةُ بالفِعْلِ

وهِيَ : إنَّ، وأَنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ[4]، وليتَ، ولعلَّ. فإنَّ، وأنَّ : للتَّحْقِيقِ. وللمكْسُورَةِ صَدْرُ الكَلاَمِ[5]، (وَالمَفْتُوحَةُ بالعَكْسِ)[6]، وهى مَعَ الاسْمِ والخَبَرِ فى حُكْمِ المُفْرَدِ[7].

وإذَا عُطِفَ عَلَى اسْمِ المكْسُورَةِ بَعْدَ مُضِىِّ الخَبَرِ، جازَ الرَّفْعُ مِثْلُ : /١٩ ب إنَّ زيداً قائِمٌ وعَمْرٌو[8].

وكأنَّ : للتَّشْبِيهِ، ولكنَّ : للاسْتِدْرَاكِ. والأَرْبَعَةُ يَلْحَقُهَا «ما» فَيَبْطُلُ العَمَلُ[9]. وكَذَا إذا خُفِّفَتْ[10]، إلاّ «أنَّ» فإنَّها[11]، تَعْمَلُ فى ضميرِ الشَّأْنِ

---

(١) انظر سيبويه : ٢١٧/٤، والمغنى : ٢٣٣ وما بعدها.

(٢) إذا ولى بعدهما اسم مجرور، فالصحيح أنهما حرفا جر، وقيل : اسمان مضافان. انظر المغنى : ٤٤١.

(٣) أما (حاشا) فسيبويه لم يحفظ فيها إلاّ الجر. (انظر الكتاب : ٣٤٩/٢) وذهب إلى ذلك كثير من النحويين. وبعضهم يرى أنها مترددة بين الفعلية والحرفية. (انظر المقتضب : ٣٩١/٤). وأما (عدا) فلم يذكر فيها سيبويه إلا النصب (انظر الكتاب : ٣٤٨/٢ - ٣٥٠) ونسبوا الجرّ بها إلى الأخفش، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٤٩/٨. وأما (خلا) فهى من ا لأدوات التى تستعمل فعلاً ناصبًا كثيراً، وحرفًا جارّاً قليلاً. انظر المقتضب : ٤٢٦/٢، والإيضاح العضدى: ٢١٠، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٨/٢٠.

(٤) فى : ق : (وكأنَّ) قبل (ولكنَّ).

(٥) قال الرضى : «كلّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، كحروف النفى... وكحروف التنبيه، والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض....» انظر شرح الكافية : ٣٤٧/٢.

(٦) ما بين القوسين ساقط فى : د.

(٧) لكونها مصدرية، لذلك وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول، وخبر المبتدأ، والمضاف إليه.

(٨) انظر شرح الكافية : ٣٥٢/٢، وجواز العطف بالرفع على اسم (إنّ) بعد مضى الخبر هو مذهب البصريين وأجاز الكسائى العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل مجىء الخبر، نحو : إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان. انظر شرح الكافية : ٣٥٤/٢.

(٩) انظر سيبويه : ١٣٧/٢ وما بعدها. وشرح الكافية : ٣٤٨/٢.

(١٠) أى : وكذا يبطل عملها إذا خففت، ويلزمها اللام حينئذٍ. انظر شرح الكافية : ٣٥٨/٢.

(١١) فى الأصل : (فإنه) وما أثبته من باقى النسخ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لِلْمُقَارَبَةِ[1]، وَلَيْتَ : لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ : لِلتَّرَجِّي.

[حروف أخرى]

وَمِنْهَا : مَا، وَلَا، وَجَوَازِمُ الْمُضَارِعِ، وَنَوَاصِبُهُ. وَقَدْ ذُكِرَتْ.

[حروف العطف]

وَمِنْ غَيْرِ الْعَامِلَةِ حُرُوفُ الْعَطْفِ، وَهِيَ عَشْرَةٌ : الْوَاوُ : لِلْجَمْعِ[2]. وَالْفَاءُ : لِلتَّعْقِيبِ[3]. وَثُمَّ : لِلتَّرَاخِي[4]. وَحَتَّى : لِلتَّدْرِيجِ[5]. وَأَوْ، وَأَمَّا، وَأَمْ : لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ[6]. وَلَا : لِنَفْيِ مَا وَجَبَ لِلْأَوَّلِ. وَبَلْ : لِلْإِضْرَابِ. وَلَكِنْ : لِلِاسْتِدْرَاكِ[7].

[حروف التنبيه]

وَمِنْهَا : أَلَا، وَأَمَا، وَهَا : لِلتَّنْبِيهِ[8].

[حروف النداء]

وَا، وَأَيْ، وَيَا، وَهَيَا : لِلنِّدَاءِ[9].

[حروف التفسير]

وَأَيْ، وَأَنْ : لِلتَّفْسِيرِ[10].

---

(١) فى ق : (فى ضمير شأن مقدّر) وانظر فى ذلك : شرح المفصل لابن يعيش : ٧٢/٨.

(٢) أى : ومن الحروف.

(٣) انظر سيبويه : ٢١٦/٤، والمغنى، ٤٦٣.

(٤) انظر سيبويه : ٢١٧/٤. والمغنى : ٢١٣.

(٥) انظر سيبويه : ٥٠١/٣، ٢٩١/١، والمغنى : ١٥٨.

(٦) انظر سيبويه : ٩٦/١، والمغنى : ١٧١.

(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٩٧/٨ وما بعدها.

(٨) انظر المصدر السابق : ١٠٤/٨.

(٩) انظر المصدر السابق : ١١٣/٨ وما بعدها.

(١٠) انظر سيبويه : ٢٢٩/٢.

(١١) انظر سيبويه : ١٢٤/٣، ١٦٢ - ١٦٣. وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٩/٨ وما بعدها. والمغنى : ١٠٦، ٤٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[حُرُوفُ التَّحضيض]

وهَلاَّ، وألاَ، ولَوْلاَ، ولَوْمَا : للتَّحْضِيْضِ[1].

[حَرف الرّدع]

وكلاَّ : للرَّدْعِ[2].

[حروف التصديق والإيجاب]

ونَعَمْ، (ونَعِمْ)[3] : لتَقْرِيرِ ما سَبَقَ. وبَلَى : /٢٠ أ لإيجابِ النَّفْيِ[4]. وإِىْ : للإِثْبَاتِ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ[5]. وأجل. وجير، وإنَّ : للتصديق[6].

[حرفا الاستفهام]

والهَمْزَةُ، وهَلْ : للاسْتِفْهَامِ[7].

[لـــو]

ولَوْ : للشَّرْطِ فى الماضِى[8].

[أمـــا]

وأَمَّا : للتَّفْصِيلِ، ويَلْزَمُهَا الفَاءُ[9].

---

(١) انظر سيبويه : ٩٨/١، ١١٥/٣، وابن يعيش : ١٤٤/٨ وما بعدها. والمغنى : ٩٧، ٣٦١، ٣٦٤.

(٢) انظر شرح الكافية : ٤٠٠/٢، والمغنى : ٣٤٩ وما بعدها.

(٣) زيادة من : ق. و(نَعِم) بكسر العين لغة كنانة. انظر ابن يعيش : ١٢٥/٨.

(٤) انظر فى (نعم)، و(بلى) سيبويه : ٢٣٤/٤. وابن يعيش : ١٢١/٨ وما بعدها. والمغنى : ١٥٣، ٤٥١.

(٥) انظر سيبويه : ٥٠٠/٣ ـ ٥٠١، وابن يعيش : ١٢٥/٨، وشرح الكافية : ٣٨٣/٢، والمغنى : ١٠٥.

(٦) انظر سيبويه : ٢٨٦/٣، وابن يعيش : ١٢٤/٨، وشرح الكافية : ٣٨٣/٢، والمغنى : ٢٩، ١٦٢، ٥٦

(٧) انظر سيبويه : ٩٩/١، ٢١٧/٤، و ١١٥/٣، ١٧٥، ١٧٧ـ١٧٨، ٢٨٩. وابن يعيش : ١٥٠/٨.

(٨) انظر : شرح الكافية : ٣٨٩/٢ وما بعدها. وابن يعيش : ٩/٩، والمغنى : ٣٣٧/٣.

(٩) انظر سيبويه : ٢٣٥/٤، وشرح الكافية : ٣٩٥/٢. والمغنى : ٧٩ وما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتنوين[1] : للتمكُّنِ[2]، وللتنْكير[3]، والعِوَضِ[4]، (والترنُّم والمقابلة)[5].

والنونُ الثقيلةُ والخفيفةُ فى الفِعْلِ : للتأكيدِ[6].

تمَّ الكتابُ بعَونِ المَلِكِ الوَهَّابِ.

(١) التنوين : نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل ـ انظر : التعريفات للشريف الجرجانى : ٣٦.

(٢) نحو : زيدٌ، ورجلٌ، وفائدته الدلالة على الاسم، وتمكّن مدخوله فى باب الاسمية. انظر أوضح المسالك : ١٣/١.

(٣) وهو الذى يلحق بعض المبنيات للدلالة على التنكير، ويفرّق بين النكرة والمعرفة، نحو : مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر.

(٤) وهو التنوين اللاحق لنحو، غواشٍ وجوارٍ عوضاً عن الياء أو يكون عوضاً عن المضاف إليه نحو : « ويومئذٍ يفرح المؤمنون » (الروم : ٤). انظر أوضح المسالك : ١٤/١.

(٥) ما بين القوسين ساقط فى : ق، د. وتنوين الترنّم : هو الذى يجعل مكانه حرف المدّ فى القوافى . وتنوين المقابلة : هو الذى يقابل نون جمع المذكر السالم فى نحو (مسلماتٍ). انظر التعريفات للشريف الجرجانى : ٣٦، وأوضح المسالك : ١٣/١ ـ ١٤.

(٦) انظر : سيبويه : ١٠٤/٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ٥٠٨ ـ ٥٣٢. وأوضح المسالك : ٩٤/٤ ـ ١١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
سعد الدين التفتازانى ، حياته ومصنفاته	٧ ـ ٤٥
الفصل الأول : اسمه ونسبه ، ولادته ونشأته	٩ ـ ١٥
الفصل الثانى : مكانته العلمية ومناظراته	١٧ ـ ٢٦
الفصل الثالث : شيوخه وتلاميذه	٢٧ ـ ٣١
الفصل الرابع : وفاته ومصنفاته	٣٣ ـ ٤٤
جهوده النحوية	٤٥ ـ ٧٣
الفصل الأول : منهجيته فى التأليف النحوى	٤٧ ـ ٥١
الفصل الثانى : مذهبه النحوى	٥٣ ـ ٥٨
الفصل الثالث : نقد وموازنة	٥٩ ـ ٧٣
نسخ الكتاب	٧٥ ـ ٨٠
كتاب إرشاد الهادى :	
خطبة الكتاب	٨٣
الكلمة	٨٤
الاسم	٨٤
الفعل	٨٥
الكلام	٨٥
القسم الأول فى الاسم :	
وهو معرب ومبنى	٨٥
إعراب غير المنصرف	٨٧
المرفوعات :	
الفاعل	٩٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضـــوع	الصفحة

التنازع فى العمل ٩١
المبتدأ أو الخبر ٩٢
خبر إنَّ وأخواتها ٩٤
خبر لا التى لنفى الجنس ٩٤
اسم (ما) و (لا) المشبهتين بليس ٩٤
المنصوبات :
المفعول المطلق ٩٥
المفعول به ٩٥
حذف عامله ٩٥
المنادى ٩٦
الترخيم ٩٨
المفعول فيه ٩٨
المفعول له ٩٩
المفعول معه ٩٩
الحال ٩٩
التمييز ١٠٠
المستثنى ١٠١
خبر كان وأخواتها ١٠٢
اسم (إنّ) وأخواتها ١٠٢
اسم (لا) النافية للجنس ١٠٢
خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس ١٠٣
المجرورات :
الإضافة ١٠٤
التوابع :
النعت ١٠٦
العطف ١٠٧
التأكيد ١٠٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع	الصفحة

البدل ١٠٨
عطف البيان ١٠٩
المبنيّ :
الضمائر ١١٠
اسماء الإشارة ١١٢
الموصولات ١١٢
أسماء الأفعال ١١٣
أسماء الأصوات ١١٣
المركبات ١١٣
الغايات ١١٣
كم الاستفهامية ، والخبرية ١١٣-١١٤
المبنى من الظروف ١١٤
المعرفة والنكرة ١١٤
أسماء العدد ١١٥
المؤنث ١١٥
أحكام تأنيث الفعل المسند إلى المؤنث ١١٥
الجمع ١١٦
المصدر ١١٦
اسم الفاعل والمفعول ١١٦
الصفة المشبهة ١١٧
اسم التفضيل ١١٧
القسم الثانى : فى الفعل :
الفعل الماضى ١١٨
المضارع ١١٨
الأمر ١٢١
أفعال القلوب ١٢١
الأفعال الناقصة ١٢٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضـــوع	الـصـفـحـة

أفعال المقاربة ١٢٣
أفعال المدح والذم ١٢٣
فعلا التعجب ١٢٤
القسم الثالث : فى الحروف :
حروف الجر ١٢٥
الحروف المشبهة بالفعل ١٢٦
حروف العطف ١٢٧
حروف التنبيه ١٢٧
حروف النداء ١٢٧
حروف التفسير ١٢٧
حروف التحضيض ١٢٨
حرف الردع ١٢٨
حروف التصديق والإيجاب ١٢٨
حرفا الاستفهام ١٢٨
لو ١٢٨
أما ١٢٨
النون والتنوين ١٢٩
المصادر والمراجع ١٣٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دار عكاظ للطباعة والنشر - جدة . تليفون ٦٧٢١٠٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا الكتاب

يلقى الضوء على شخصية عَلَمٍ جليل من أعلام الإسلام واللغة العربية ، وهو « سعدالدين التفتازانى » .

ويُبْرِزُ جانباً مهماً من شخصيته العلمية ، لم يطرقه أحدٌ قبل ذلك ، وهو مشاركته فى علم النحو إلى جانب العلوم الأخرى التى اشتهر بها .

ويضيف إلى المكتبة العربية كتاباً فى التراث النحوىّ ، استطاع مؤلفه أن يجمع فيه كلَّ أبواب النحو ، فى منهج مختصر ، ليكون كتاباً دراسياً يستفيد منه الأساتذة والطلّاب على السَّواء .

الناشـر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner